أولويات السياسة التعليمية بعد ثورة ٢٥ يناير
من وجهة نظر الأحزاب السياسية المصرية

د. محمد خميس حرب

مدرس بقسم الإدارة التربوية وسياسات التعليم

كلية التربية – جامعة الإسكندرية

مجلة كلية التربية . جامعة دمنهور المجلد الثالث العدد (٣) لسنة ٢٠١١

أولويات السياسة التعليمية بعد ثورة ٢٥ يناير
من وجهة نظر الأحزاب السياسية المصرية

د. محمد خميس حرب

أولاً: الإطار العام للدراسة.

مقدمة:

لا يستطيع أي فرد أو مؤسسة أن تتناول حال التعليم وسبل تطويره في أي مجتمع من المجتمعات دون أن ترصد سياسته التعليمية وتحللها، فهي المسئولة عن توجيه وتخطيط أهم قطاعات المجتمع وأخطرها وهو قطاع التعليم، ومن هنا تكمن أهمية السياسة التعليمية التي تعد الموجه الأساسي لتطوير التعليم، والأداة الرئيسة لتنمية المجتمع، فهي التي تخطط للمراحل التعليمية، وتحدد أهداف التعليم في كل مرحلة، وترسم الخطط والإجراءات اللازمة لتحقيقها، وترسي المبادئ والقيم التي تسير في ضوئها العملية التعليمية، أي أن كفاءة العملية التعليمية بالمجتمع تتوقف بدرجة كبيرة على طبيعة السياسة التعليمية القائمة.

وتظهر أهمية السياسة التعليمية في دورها الذي يتمثل في ترجمة السياسة العامة للمجتمع وأفكارها وأهدافها إلى مجموعة من الإجراءات والممارسات التي تضمن تنفيذها، فضلاً عن دورها في تحقيق متطلبات واحتياجات المجتمع بكل فئاته وأطيافه في ذات الوقت، وضمان تحقيق المواءمة بين هذه المتطلبات وبين ما يقدمه التعليم في مراحله المختلفة، بالإضافة إلى مهمة التنسيق مع القطاعات الأخرى بالدولة، بصورة تحقق التكامل بين أهداف التعليم وأهداف القطاعات المجتمعية الأخرى.

"ولكن أقسى وأسوأ ما يواجهه تعليم في مجتمع، أن يفتقد الوضوح واتساق في خريطته العامة، إذ لابد وأن يعود هذا السوء بدوره إلى سياسة التعليم نفسها فتكتسب من الغموض ما يربك خطوات السائرين بها، وتكتسب من التنافر ما

يشتت جهود المنفذين لها، وتكتسب من سرعة التقلب ما يبدد الثمرات ويفشل النتائج".(علي، ١٩٩٢: ٤٣-٤٤) وهذا ما تعبر عن حالة السياسة التعليمية المصرية خلال العقود السابقة وعما كانت تعانيه.

وهذا ما أكدته بعض الدراسات التي أجريت على السياسات التعليمية المتتابعة بمصر طيلة السنوات الماضية، وجاءت نتائجها بأنها تعاني من العديد من الظواهر السلبية مثل: اتسامها بعدم المؤسسية فهي مرتبطة بأفراد مما يجعلها غير موضوعية فضلاً عن عدم استقرارها وتخبطها، بالإضافة إلى القصور الواضح في شبكة الاتصالات مع مؤسسات المجتمع المختلفة بصورة تؤدي إلى ضعف تدفق المعلومات لصانعي السياسة بصورة تجعلها غير معبرة عن المجتمع وواقعه واحتياجاته، بالإضافة إلى غياب البعد الديمقراطي وافتقاد المشاركة في صناعتها، وغيرها من المظاهر السلبية التي تعبر عن معاناة السياسات التعليمية في مصر خلال السنوات السابقة من أوجه قصور وخلل بصورة تستدعي ضرورة إعادة النظر فيها وتعديلها وتطويرها، بصورة تجعلها قادرة على التخطيط للتعليم وتوجيهه من أجل دفع المجتمع في مصاف الدول المتقدمة.(محمد، ٢٠١٠: ٥؛ بغدادي، ٢٠٠٩: ٨٦؛ حنفي، ورشاد، ٢٠٠٩: ٥٩؛ عز الدين، ٢٠٠٥: ٢٦؛ جورج، ٢٠٠٤: ١٥-١٧؛ نخلة، ٢٠٠٣: ١٤٤؛ مينا، ٢٠٠١: ١٣٨-١٤١؛ علي،١٩٩٦: ١٠٣)

وبما أن التعليم يتميز بالطابع القومي، ويُكون مع سائر قطاعات الدولة نسيجاً واحداً متكاملاً، وبما أن "قضية التعليم في المجتمع قضية عامة لا تهم مجموعة معينة من الناس بحكم مسئولياتهم السياسية أو الوظيفية أو بحكم تخصصهم أو اهتماماتهم، ولكنها قضية تهم كل فرد في هذا المجتمع"(فهمي، ١٩٩٢: ١٠)، لذا كان ضرورياً أن يشارك المجتمع بأطيافه وفئاته في صناعة هذه السياسة التعليمية الجديدة، كي يضمن أن تعبر عن احتياجاته ومتطلباته، وتبني المجتمع لها، مما ينعكس على متابعة تنفيذها متابعة جيدة من قبل

المجتمع بكل مؤسساته، ويحميها من الفردية والأهواء الشخصية، وتضمن موضوعيتها إلى حد كبير.

وتعد الأحزاب السياسية إحدى الهيئات التنظيمية والمؤسسات المجتمعية التي تسعى لدفع مجالات العمل في المجتمع من خلال برامجها، وبما يتوفر لها من إمكانيات فكرية ومادية وبشرية، خاصة لا يخلو أي برنامج لأي حزب سياسي من قضايا التعليم وسياساته. ومن ثم لابد أن يكون لها إسهام في صناعة السياسة التعليمية، خاصة أنها تتميز بتنوعها الفكري والأيديولوجي بصورة تجعلها ممثلة للشعب المصري وعن مصالح المواطنين ومتطلباتهم وأحلامهم، خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ حيث أتيحت الحرية الكاملة للمواطنين في تأسيس الأحزاب السياسية، وتلاشت كافة القيود التي كان تُمارس عليها، مما جعل هناك إقبال من المواطنين للتعرف عليها والانضمام إليها، الأمر الذي يتوقع أن يكون لها دور فاعل في الحياة السياسية في الفترة القادمة.

الأمر الذي دعا الدراسة الحالية إلى تحليل الملامح التعليمية لبرامج الأحزاب السياسية القائمة في مصر، للتوصل إلى أولويات السياسة التعليمية من وجهة نظر تلك الأحزاب، بصورة تساعد المخططين التربويين وصانعي السياسة التعليمية على تطويرها وإعادة صياغتها بصورة تجعلها أكثر توافقاً وتلبية لاحتياجات المجتمع وظروفه.

(١) مشكلة الدراسة.

لقد أشارت نتائج مجموعة من الدراسات(محمد، ٢٠١٠: ٥؛ حنفي، ورشاد، ٢٠٠٩: ٥٩؛ بارون، ٢٠٠٤: ٥٥٢؛ إمام، ١٩٩٤؛ عيد، ١٩٩٢؛ قنديل، ١٩٩١: ٢٩٨)بأن عمليات صنع السياسات التعليمية خلال السنوات الماضية أغفلت أن التعليم أصبح قضية الأمة، وأن النظام التعليمي يُكون مع بقية قطاعات الدولةنسيجاً واحداً متكاملاً، فابتعدت عن الديمقراطية وافتقدت المشاركة الحقيقية من جميع الأطراف المعنية والتنظيمات الشعبية ومؤسسات

المجتمع المدني. الأمر الذي ترتب عليه الانفصال بين السياسة التعليمية ومتطلبات المجتمع وظروفه ومشكلاته. الأمر الذي أدى إلى ضعف تقبلهاوبُطء انتشارها ومن ثم عدم نجاحها في الواقع.(نخلة، ٢٠٠٣: ١٤٤؛ أبو الإسعاد، ٢٠٠١: ٢٦؛ طه، ١٩٩٢)

وتجتمع الآراء بعد ثورة ٢٥ يناير بضرورة الاهتمام بحال التعليم وتطويره، واعتباره الأداة التي سيعتمد عليها المجتمع المصري للمضي نحو مصاف الدول المتقدمة. ولا يمكن إتمام ذلك بدون سياسة توجهه وتخطط له، وإذا كان هناك مجموعة من الأفراد مفوض إليهم مسئولية صناعة السياسة التعليمية بحكم موقعهم في التنظيم الرسمي للمجتمع، فإن هناك مجموعات غير رسمية تمثل جماعات المصالح بالمجتمع كنقابات المعلمين ونوادي أعضاء هيئة التدريس، والأحزاب السياسية، وغيرها من المؤسسات الاجتماعية لها دور هام في صناعتها.

وإذا كانت الأحزاب السياسية تمثل أحد هذه الجماعات والتنظيمات المجتمعية، والتي تلعب دوراً هاماً في بلورة المصالح المجتمعية، نظراً لتميزها بالتنوع الفكري والأيديولوجي الذي يجعلها قادرة على تمثيل الشعب المصري، والتعبير عن مصالح المواطنين ومتطلباتهم وأحلامهم، لذا تبرز أهمية رصد ملامح السياسية التعليمية في فكر وبرامج الأحزاب العاملة في مصر، لتعريف صانعي السياسة التعليمية باحتياجات المجتمع ومتطلباته. وعليه يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- ما طبيعة السياسة التعليمية، وأهمية مشاركة المجتمع في صناعتها ؟
- ما دور الأحزاب السياسية المصرية في صناعة السياسة التعليمية المصرية؟
- ما أبرز ملامح السياسة التعليمية في برامج الأحزاب السياسة في مصر؟

- ما أولويات السياسة التعليمية في فترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير من وجهة نظر الأحزاب السياسية المصرية؟

(٢) أهداف الدراسة.

تسعى هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف لعل من أهمها ما يلي:-

- بيان أهمية مشاركة الأحزاب السياسية ودورها في صناعة السياسة التعليمية.
- رصد التوجهات التعليمية في برامج الأحزاب السياسية.
- تحديد أولويات السياسة التعليمية من وجهة نظر الأحزاب السياسية المصرية.

(٣) أهمية الدراسة.

تعود أهمية هذه الدراسة إلى تناولها موضوع بالغ الأهمية لكل المجتمعات بصفة عامة ولمجتمعنا المصري بصفة خاصة في الوقت الحالي الذي يشهد ثورة سياسية ومجتمعية نحو تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، والذي تحتاج فيه مصر لسياسة تعليمية جديدة تلبي احتياجات المجتمع المصري ومتطلباته، وتعبر عن كل فئات المجتمع وأطيافه، كي يتمكن التعليم المصري من تولي زمام المجتمع والعبور به إلى مصاف الدول المتقدمة.

ومن منطلق أن السياسة التعليمية تعد أهم أدوات تطوير المجتمع الرئيسة، ومن هنا تظهر أهمية هذه الدراسة التي توضح ضرورة تغيير هذه السياسة وتطويرها، من خلال الكشف عن بعض الجوانب التي يجب الاهتمام بها من أجل تطوير المجتمع والارتقاء به.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال ما تقدمه من نتائج تفيد المخطط التربوي وصانعي السياسة التعليمية في مصر في رصد احتياجات المجتمع المصري ومتطلباته التعليمية والتي تعبر عنها برامج الأحزاب السياسية، عند إعادة النظر في السياسة التعليمية الحالية وتطويرها.

(٤) منهج الدراسة وإجراءاتها.

لكي تحقق هذه الدراسة أهدافها وتجيب عن تساؤلاتها، تتبع في جملتها منهج البحث الوصفي، ويتبين ذلك من خلال الخطوات التالية:-

- مسح وتحليل الأدب المتعلق بموضوع الدراسة ويقع في مجالها، لاستقراء مفهوم السياسة التعليمية وطبيعتها، ورصد ملامحها في السنوات السابقة، وأبرز ظواهرها السلبية، وبيان أهمية تمثيل المجتمع في مراحل صناعتها، ودور الأحزاب في صناعة السياسة التعليمية.
- تحليل برامج مجموعة من الأحزاب السياسية العاملة في مصر لرصد أبرز الاتجاهات التي تؤمن بها في المجال التعليمي، والخروج بمجموعة من القضايا التعليمية التي تشترك الأحزاب في الاهتمام بها، والتي تشكل في مجموعها الملامح الأساسية السياسة التعليمية في الفترة القادمة.
- الخروج بقائمة تضم القضايا التعليمية التي توصلت إليها الدراسة، ثم عرضها على مجموعة من القيادات الحزبية بمصر لاستطلاع آرائهم لتحديد درجة أهمية كل قضية من هذه القضايا في الفترة الراهنة، من أجل التوصل إلى مجموعة من القضايا التعليمية قد تمثل أولويات السياسة التعليمية من وجهة نظر الأحزاب السياسية في السنوات القادمة.

(٥) حدود الدراسة.

تم اختيار مجموعة من الأحزاب السياسية المصرية التي تعبر عن كافة التيارات والانتماءات، بحيث تضم الدراسة بعضاً من الأحزاب القديمة التي أنشئت قبل ثورة ٢٥يناير، والأحزاب الجديدة التي تأسست بعدها، وتضم كذلك الأحزاب ذات المرجعية الدينية والأحزاب الليبرالية والأحزاب اليسارية، كما تضمنت تمثيلاً للأحزاب التي أسسها شباب الثورة، وجاءت الأحزاب السياسية التي اختارتها الدراسة في ضوء هذه المعايير مرتبة ترتيباً هجائياً كما يلي:

- حزب الإصلاح و التنمية.

- حزب الإصلاح والنهضة.
- حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي.
- حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.
- حزب الجبهة الديمقراطية.
- حزب الجيل الديمقراطي.
- حزب الحرية والعدالة.
- حزب العدل.
- حزب المحافظين.
- الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي.
- حزب المصريين الأحرار.
- حزب النور.
- حزب الوسط الجديد.
- حزب الوفد الجديد.
- حزب مصر الثورة.
- حزب مصر الحرية.

(٦) مصطلحات الدراسة.

السياسة التعليمية:

"مجموعة المبادئ التي تمثل الإطار الفكري الذي يوجه التعليم بالمجتمع، ويحدد مسار العمل فيه في فترة زمنية معينة، بهدف تطوير التعليم بما يحقق احتياجات المجتمع وآمال مستقبله".

الأحزاب السياسية:

"جماعات سياسية تنظم وتؤسس على مبادئ وأهداف ورؤى سياسية واقتصادية واجتماعية مشتركة، وتعمل على تحقيقها بالوسائل السياسية وبالطرق

الديمقراطية أو المشاركة في مسئوليات الحكم، بصورة تدفع شتى مجالات العمل في المجتمع، الأمر الذي يسهم في تنمية المجتمع وتطوره.".

وفيما يلي عرض لمفهوم السياسة التعليمية، وطبيعتها، وتحليل واقعها في مصر، واستخلاص أبرز التحديات التي تواجه صناعتها في الفترة الراهنة بمصر:

ثانياً: السياسة التعليمية في مصر

(١) مفهوم السياسة التعليمية.

يُعد مصطلح السياسة من المصطلحات التي يتداول استخدامها من قبل كافة الأفراد على اختلاف مستوياتهم، ولكن كل منهم يقصد به شيئاً مختلفاً، فلا يوجد إجماع على المقصود بالسياسة؛ ويرجع ذلك الاختلاف إلى طبيعة العلوم الاجتماعية حيث تتعدد فيها الآراء ووجهات النظر، إلى جانب أنها ترجمة لمصطلحين مختلفين في اللغة الإنجليزية، وهما (**Politics**)، (**Policy**). فالمصطلح الأول "السياسة **Politics**" من "ساس ، يسوس ويعني لغةً دبر الأمر" (الفيومي، د.ت: ٢٩٥)، ويعني أيضاً "علم الحكومة و فن علاقة الحكم"(أكسفورد، ١٩٨٢: ٥٢٠؛ **Longman: 461**)، كما أنها تُطلق على "مجموعة الشئون التي تهم الدولة، أو الطريقة التي يسلكها الحكام"(الكيالي، وزهيري، ١٩٧٤: ٣٢٧). وعلى الرغم من التفسيرات اللغوية المختلفة لمعنى السياسة إلا أنها تشترك في كون السياسة إدارة الدولة وتدبير كافة الأمور والشئون المتعلقة بها.

ولا تختلف رؤية التعريفات الاصطلاحية للسياسة عن التعريفات السابقة والتي لا تخرج عن رؤيتها للسياسة على أنها إحدى العلوم الاجتماعية التي تبحث في النظرية والتطبيق السياسيين، وفي نظم الحكومة والإدارة، والاتجاهات السياسية، كما أنها تعني المشاركة في كل شئون الدولة وتشكيل هيئاتها ووضع أهدافها ومحتوى نشاطها. فهناك من يراها على أنها "المهمات المنوطة بها الحكومة، وتأثير الحكومات في الشعوب، والطرق التي تعمل بها، أو الوسائل التي يلجأ إليها قادتها في الحصول على السلطة والاحتفاظ بها"(كوربت، ٢٠٠١:

١٣-١٤)، ومن يؤكد على أنها "العملية التي تقرر بواسطتها السلطة كيف توزع الثروات، وأن صانعي السياسة يعينوا من قبل المجتمع، مع إقرارهم بكيفية تحويل القيم الاجتماعية إلى إجراءات واقعية"(Robert&Louise، ١٩٨٣: ٥).

أما المصطلح الثاني "السياسة Policy" فيعني لغة "خطة العمل أو إدارة الأمور"(أكسفورد، ١٩٨٢: ٥٢٠؛ Longman: 461)، أي تحديد الإجراءات والخطوات اللازمة لإدارة الأمور. وهناك من يرى أنها "مجموعة القواعد والنظم التي تحكم سير العمل والمحددة سلفاً بمعرفة الإدارة والتي يسترشد بها العاملون في المستويات المختلفة في كافة القرارات والتصرفات المتعلقة بتحقيق الهدف"(درويش، وتكلا، ١٩٨٠: ٢٧٩)، وهناك من ينظر إليها على أنها"إطار أو قواعد للعمل"(Golebatel، ١٩٩٨: ٣١-٣٢)، أو أنها "إطار من المعايير العامة للسلوك الملائم لمشروع ما"(مطر، ١٩٨٤: ٣٤٥)، أو أنها "الخطوط الإرشادية العامة التي تشكل القرارات والأفعال والإجراءات"(Eldon، ١٩٩٩: ٩).

وعليه فإن السياسات هي التي توجه القرارات والأفعال، وتحدد مسار العمل وحدوده، كما تحدد مجموعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وتشير إلى الوسائل التي يمكن أن إتباعها لتحقيق هذه الأهداف، وبذلك تُعد هذه السياسات مرجعاً يُسترشد بها أثناء عمليات التنفيذ لمواجهة المشكلات التي قد تطرأ أو عند ملاحظة العمل إن كان قد حاد عن المخطط له.

وإذا اختلف العلماء والمفكرون حول تحديد تعريف السياسة، إلا أن هناك مجموعة من النقاط لا يُختلف عليها والتي لابد من وضعها في الاعتبار عند الحديث عنها منها ما يلي:(مطر، ١٩٨٤: ٣٤٧-٣٤٨؛ Naidu، ٢٠١١: ٢-٥)

- لا يكون للسياسة معنى إلا من خلال بيئة معينة(مؤسسة) وليس هناك سياسة من الممكن أن تُفهم بدون الرجوع إلى المؤسسة أو المنظمة التي تعمل من خلال نظام معين.

- السياسة دائماً مقصودة لأنها تتضمن ما تختاره المؤسسة كي تفعله أو لا تفعله، فهي قاعدة موجهة لإدارة الأعمال الإنسانية التي تبني بقصد معين.
- تتعلق السياسة دائماً بالصالح العام وليس بصالح شخص معين أو فئة ما، فهي لها صفة العمومية في معالجتها للقضايا والحالات المختلفة.
- تشمل السياسات دائماً موقف اختيار، وهذا الموقف صعب إلى حد كبير لأنه اختيار بين آراء متضاربة وقد تكون متصارعة على الرغم من شرعيتها.
- تشمل السياسة بعض عمليات التفاوض لأنها تتضمن التكييف بين الآراء والاهتمامات المختلفة التي قد تكون متصارعة أو متناقضة.
- السياسة عملية وليست منتجاً، فهي تتضمن التفاوض بين الجماعات المختلفة التي قد تقع خارج الجهاز الرسمي للدولة لاتخاذ سياسة رسمية.
- ينظر للسياسة على أنها نمط من الإجراءات في فترة زمنية أكثر من أنها مجرد وثيقة.
- تتأثر السياسة في شكلها وتوقيتها وتطورها ونتائجها بالمناخ الفكري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي السائد في المجتمع بصفة عامة.

ومن هنا تظهر العلاقة الجلية بين المصطلحين (**Policy** ، **Politics**) ؛ حيث إن السياسة " **Policy** " تحدد الإجراءات والخطوات في ضوء السياسة " **Politics** " وما ترسمه من أهداف واستراتيجيات عامة .

وعلى الرغم من الاختلاف بين المصطلحين إلا أن هناك علاقة وثيقة بينهما؛ لذا فمن الخطأ الفصل بينهما فكلاهما يكمل الآخر؛ فالسياسة "**Politics**" في حاجة إلى السياسة "**Policy**" لتنفيذ مبادئها واستراتيجياتها وأهدافها حيث تكون مهمتها تحويلها إلى مجموعة من الإجراءات والخطوات اللازمة التي تضمن تنفيذها. كما أن السياسة "**Policy**" في أمس الاحتياج إلى السياسة "**Politics**" لكي تضع لها الأهداف العامة والخطوط العريضة التي تتحرك في إطارها .

واستناداً إلى ما سبق نجد أن مفهوم السياسة التعليمية" **Educational Policy**" يعاني كذلك من عدم إجماع على تعريفه، نظراً لارتباط السياسة التعليمية بميدان التعليم الذي يتشابك ويتداخل مع العديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يجعل تناوله موضوعاً معقداً ومتشابكاً.

فتتبع السياسة التعليمية المصطلح الثاني للسياسة حيث إنها تُشتق وتتضح معالمها من خلال السياسة العامة للدولة، ويمكن تعريفها لغوياً على أنها "جملة الموجهات العامة التي تحكم حركة المجتمع في قطاع التعليم"(علي، ١٩٩٦: ٨٨).

ولقد أمدنا المختصون في هذا المجال بمجموعة من التعريفات المتعددة، فيراها البعض على أنها ببساطة "هي السياسة المرتبطة بمؤسسات التعليم"(حوالة، ٢٠٠٧: ١٢٨)، كما يراها آخرون على أنها "عملية إجرائية توضح ما يجب فعله ، من أجل تحقيق الأهداف التربوية ، كما أنها تحدد اتجاهات العمل ، وتوجه عملية اتخاذ القرار التربوي ، واختيار البدائل المناسبة ، من أجل حل المشكلات التربوية ، وتطوير التعليم بما يحقق احتياجات الحاضر ، وآمال المستقبل"(حجاج، ١٩٨٣: ٢٤٨).

كما يذكر البعض تعريفاً آخر للسياسة التعليمية بأنها التي "تنطوي على تعريف واضح للأهداف التعليمية وترجمة هذه الأهداف لمعايير ومحكات في حدود معقولة من أجل تحسين نوعية التعليم"(مطر، ١٩٨٤: ٣٥٥)، فضلاً على أنها"عبارة عن مجموعة من الأهداف التي تضفي الشرعية على مجموعة القيم والمعتقدات"(**Edmondso, 2005: 2**).

فضلاً عن رؤية آخرين للسياسة التعليمية على كونها "مجموعة القرارات الصريحة والضمنية التي يمكن أن تحدد الاتجاهات التي تحكم القرارات المستقبلية أو التي تساعد على المبادرة بالفعل وتوجه عمليات التنفيذ"(**Demsky, &Haddad 1994: 4**).

كماتُعرف على أنها "خطة عمل أو صياغة أهداف وتتضمن "عملية ونتيجة"، وهي بذلك تفوق كثيراً وثيقة أو نصاً سياسياً محدداً، وتشمل عمليات تسبق صناعة النص، وعمليات التعديل المستمرة على النص، وتمتد لتشمل الممارسات في الواقع الفعلي"(Morris، ١٩٨٠).

في الوقت الذي يؤكد فيه آخرون على أن السياسة التعليمية تمثل الأساس الفكري للتعليم، ويظهر ذلك في تعريفهم لها على أنها "تتضمن مجموعة من المبررات التي تمثل الأساس الفكري الذي توجه من خلاله العملية التعليمية في عقد من الزمان"(Berti، ٢٠٠٣: ٣)، ويتفق تعريف آخر مع هذا الاتجاه مؤكداً على أنها "الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم وهي تشمل حقول التعليم ومراحله المختلفة والخطط والمناهج والوسائل التربوية والنظم الإدارية والأجهزة القائمة على التعليم وسائر ما يتصل به"(مطر، ١٩٨٤: ٣٥٥). وتتسع نظرة التعريف التالي للسياسة التعليمية حيث يراها "مجموعة من المبادئ والقرارات التي تستمد من نظام محدد للقيم، ومن استشراف النتائج والآثار المحتملة للقرارات، وبناء على ذلك يتم تحديد الإجراءات التي تلتزم الحكومة الأخذ بها من أجل التأثير في الواقع وتوجيهه نحو الأهداف المخططة، ويتم تنفيذ هذه المبادئ والإجراءات وما يتبعها عادة داخل نظام التعليم كخطة عامة لتوجيه القرارات المتصلة بوسائل تحقيق الأهداف التعليمية المرغوب تحقيقها"(حوالة، ٢٠٠٧: ١١٢).

من خلال العرض السابق لمجموعة التعريفات للسياسة التعليمية يتضح لنا أنه على الرغم من التنوع في الرؤى تجاه المقصود بالسياسة التعليمية، إلا أن غالبيتها تتفق في جانب أساسي وهو أنها الخطوط العريضة ومجموعة المبادئ والأسس الفكرية والمعايير العامة التي تحدد مسار عملية التربية والتعليم وتوجهها داخل المجتمع، بالإضافة إلى الوسائل والممارسات والبرامج التي تمكن من تحقيق الأهداف. وبذلك يمكن أن تتبنى الدراسة التعريف الإجرائي التالي للسياسة

التعليمية وهو"**مجموعة المبادئ التي تمثل الإطار الفكري الذي يوجه التعليم بالمجتمع، ويحدد مسار العمل فيه في فترة زمنية معينة، بهدف تطوير التعليم بما يحقق احتياجات المجتمع وآمال مستقبله**".

وعليه يمكن القول بأن السياسة التعليمية تتضمن مجموعة من الأبعاد أولها: كونها موجهات ومبادئ عامة توجه العمل، وثانيها: ترجمة هذا الفكر إلى إجراءات وخطط تنفيذية، وثالثها: المتابعة والمحاسبة لضمان تحقيق الأهداف المطلوبة.

كما يجب ألا تقتصر السياسة التعليمية وتنحصر في رسم المبادئ التوجيهية العامة، بل لابد من أن تشتمل على مجموعة من الأهداف الخاصة المترابطة فيما بينها ترابطاً قوياً، فهي تستخلص الأهداف التربوية من الاتجاهات العامة لسياسة البلاد، والتأكد من أنها تتماشى مع الأهداف العامة الأخرى، فضلاً عن تحقيق الانسجام بين الأهداف التربوية وأهداف القطاعات الأخرى بالمجتمع.

وبتحليل التعريفات المختلفة لمفهوم السياسة التعليمية تبرز أهمية السياسة التعليمية والتي يمكن إيجاز بعضها في النقاط التالية:

- تكمن أهمية السياسة التعليمية في أنها تنظم العملية التعليمية داخل المجتمع، فهي التي تخطط للمراحل التعليمية، وتحدد أهداف التعليم في كل مرحلة، وتضع الخطط الزمنية اللازمة لتحقيقها، وترسم الأطر والمبادئ والقيم التي تسير في ضوئها العملية التعليمية، أي أن كفاءة العملية التعليمية بالمجتمع تتوقف بدرجة كبيرة على طبيعة السياسة التعليمية وكفاءة صناعتها، فالسياسة التعليمية تمثل الأداة الأساسية لتنمية المجتمع، وتحديث بنياته عبر تنمية أذهان المواطنين، وتربية كفاياتهم ومهاراتهم وتهذيب سلوكياتهم وممارساتهم.
- تلعب السياسة التعليمية دوراً هاماً في تحقيق المواءمة بين متطلبات المجتمع وطبيعة النظام التعليمي به، فهي التي تعمل على ترجمة السياسة

العامة ومبادئها وأفكارها واستراتيجياتها وأهدافها وتحويلها إلى مجموعة من الإجراءات والممارسات التي تضمن تنفيذها، وفي ذلك ضمان للمواءمة والتوازن بين ما يقدمه التعليم في مراحله المختلفة وبين متطلبات المجتمع، بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات المجتمع، لذلك كلما كانت السياسة التعليمية تتبع المنهج العلمي في صناعتها وتنفيذها، كلما كان ذلك ضماناً في تحقيق مطالب المجتمع واحتياجاته.

• أنها المنوط بها عملية التنسيق بين قطاع التعليم والقطاعات الأخرى بالدولة، بصورة تحقق الانسجام بين أهداف التعليم وأهداف غيرها من القطاعات.

• تبرز أهمية السياسة التعليمية في كونها الإطار المرجعي للنظام التعليمي، الذي يساعد في توجيه القرارات والبرامج والخطط التربوية، وعند حدوث أي خلل في التنفيذ والممارسة، أو اختلاف في وجهات النظر، فيتم الاحتكام إليها.

• تتجلى أهمية السياسة التعليمية، حيث أنها المسئولة عن توجيه وتنظيم أهم قطاعات المجتمع وأخطرها وهو قطاع التعليم، والذي يعد بعداً هاماً من أبعاد التغيير والتطوير المجتمعي، بل هو قاطرة التغيير في أي مجتمع من المجتمعات، ويعد الاهتمام به وتنميته من أولويات المجتمع.

• تتضح أهمية السياسة التعليمية حيث أنها المسئولة عن إعداد الإنسان وتكوينه، فيعتبر الإنسان هو المحور الأول والأساسي في أي مجتمع من المجتمعات، ومن أجله تنشأ المؤسسات وتقام المنظمات، ولذا فالاهتمام به وتنميته هو نقطة البدء في أي تنمية وفي بناء الحضارات، وهذا ما يقع على عاتق السياسة التعليمية التي تضع أهداف النظام التعليمي وتخطط لتحقيقها تلبية لمتطلبات تنمية المجتمع، "فالسياسة التعليمية إنما تقدم في الأساس لمصلحة الطلاب ومراعاة لاحتياجاتهم ومتطلباتهم"(**Sabri**، ٢٠١٠: ٢٠١)،

ولقد توصلت إحدى الدراسات (Owens، ٢٠٠٩: ٥٥) إلى أن تطوير التحصيل العلمي للطلاب يتوقف على التغييرات التي تطرأ على سياسة التعليم، فلا يمكن أن تطلب تغييراً في ممارسات الطلاب دون أن تُحدث تغييراً في السياسة التعليمية.

• وأخيراً فالملاحظ أن هناك كثير من الأبحاث والدراسات التي قدمت حول سياسة التعليم في مصر واشترك في وضعها سياسيون ووزراء وهيئات مجتمعية كالجامعات والمجالس القومية والتشريعية وكليات التربية والمراكز البحثية ووسائل الإعلام بأنواعها المختلفة، وهذا يعني أن "قضية التعليم في المجتمع قضية عامة لا تهم مجموعة معينة من الناس بحكم مسئولياتهم السياسية أو الوظيفية أو بحكم تخصصهم أو اهتماماتهم، ولكنها قضية تهم كل فرد في هذا المجتمع، فما من أسرة إلا ولها ولد أو بنت في التعليم، أو هو مقبل على القبول فيها، فما من فرد إلا وله علاقة بالتعليم، وما من مجتمع إلا ويؤرقه نظامه التعليمي"(فهمي، ١٩٩٢: ١٠-١١)، وكثرة التقارير والأوراق والأبحاث عن سياسة التعليم في مصر تدل على أهمية القضية والموضوع، التي تخطط وتوجه هذا القطاع الهام في المجتمع.

وتبرز من خلال العرض السابق أهمية السياسة التعليمية التي توجه وتخطط للنظام التعليمي الذي يعد أهم الأنظمة المجتمعية في مصر، لذا فإن أُحسن إعدادها وبنائها فضلاً عن جودة تنفيذها ومتابعتها، كان ذلك ضمان لتطوير التعليم وتقدمه، وكلما كانت هناك مشاركة من فئات المجتمع وأطيافه المختلفة في صناعة السياسة التعليمية للدولة، كلما كانت معبرة عن المجتمع وظروفه، وكانت دافعاً لأفراد المجتمع للالتزام بها والعمل على تنفيذها والحرص على نجاحها؛ الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على تقدم المجتمع وتغيره للصورة التي يبغاها.

(٢) طبيعة السياسة التعليمية.

تتناول الدراسة في هذا الجزء بعض الجوانب التي ترتبط بطبيعة السياسة التعليمية والتي تساعد على التعامل معها وفهمها بصورة أفضل، وفيما يلي عرض موجز لبعض هذه الجوانب:

- تعد كل من العمومية والموضوعية والتطورية والتحديد من أبرز خصائص السياسة التعليمية، فالعمومية تعني أنها تعد الإطار العام للنظام التعليمي بصورة لا تفقدها ارتباطها بالمجتمع، والحرص على العلاقة بين مكونات منظومة التعليم وبين الأساس الفكري الذي تقوم عليه.

كما أن السياسة التعليمية تنبثق من فلسفة المجتمع والواقع الاجتماعي، ومن ثم فهي تكتسب صفة الموضوعية لأنها تعبر عن مشكلات عموم المجتمع وتطلعاته، وهذا يحفظها من ارتباطها بشخص ما، الأمر الذي يحفظها من التقلبات السريعة والتدخلات الشخصية، مما يتيح لها فرصة الاستمرار والاستقرار النسبية. (علي، ١٩٩٦: ٨١-٨٢)

ولا يعني ذلك جمودها الذي يؤدي بها إلى الاضمحلال والزوال، ولكن في الوقت الذي تتسم فيه السياسة التعليمية بقدر من الاستمرار والاستقرار لابد أن تخضع لقدر من التطور والمرونة تتيح فرصة الحركة للقائمين عليها بقصد مواكبة التغيرات المجتمعية المختلفة، ولمواجهة المشكلات التي تظهر في المجتمع.

أما التحديد فيعني أن السياسة التعليمية تعين وتحدد مجموعة من الأهداف التي يتفق عليها المجتمع وإلا تفقد أهميتها ويغيب جدواها، ولكن تحديداً لا يشكل قيداً على حركة العاملين في الميدان.

- تُستمد السياسة التعليمية من مجموعة من المصادر المتعددة والتي يمكن إيجاز بعضها فيما يلي:(علي، ١٩٩٦: ٨٣-٨٤)

- **العقيدة الوطنية:**

لابد أن يشعر العاملون بقطاع التعليم وكل أفراد المجتمع بأن السياسة التعليمية بمجتمعهم ترتبط بهم وتعبر عنهم، وأنها تمثل شخصيتهم التي تميزهم عن غيرهم من الأمم، ولا يحدث هذا إلا إذا كانت العقيدة الوطنية هي مصدرها، بمعنى أن تكون السياسة التعليمية معبرة عن جملة الآراء والأفكار الأساسية التي تعبر عن موقف المجتمع وفكره تجاه القضايا والمشكلات المختلفة.

•حركة الواقع:

إذا كانت العقيدة الوطنية تعبر عبر عقل المجتمع، فإن حركة الواقع تعبر عن الفعل والممارسة، فالعقيدة الوطنية تعبر عما هو مطلوب وتأتي حركة الواقع لتكشف عن مدى إيجابيتها أو سلبياتها، فحركة الممارسة والواقع كثيراً ما تكون مولداً لأفكار لم تخطر على ذهن أحد من قبل. أي لا يمكن الاقتصار على العقيدة الوطنية بمفردها في تشكيل السياسة التعليمية بل لابد من اقترانها بالواقع والممارسات المجتمعية.

•الخبرة التاريخية:

لا شك أن حاضر كل أمة يولد من رحم ماضيها، فلابد من توفر الوعي الذي يستفيد من خبرة الأمس فلا يكرر أخطاءها ويضيف عليها، فيحدث التراكم ويتجه المجتمع إلى التطور والتقدم، فامتلاك مجتمعنا لخبرة تاريخية تمتد لآلاف السنين تكسبه ثروة يصعب حصرها لابد من الإفادة منها في بناء السياسة التعليمية.

•الفكر التربوي:

وهو يعبر عن رؤى باحثين ومفكرين من أبناء المجتمع أو من مجتمعات أخرى تتميز بالإبداع والابتكار، وتتمتع عقولهم بالرؤية الشاملة المتكاملة وبالبصيرة النافذة. فالفكر التربوي إذا كان يعبر عادة عما ينبغي أن يكون، إلا أنه من ناحية أخرى إنما يصدر عن وضعية ثقافية معينة، وبالتالي فإن

الإطلاع على الفكر التربوي يعد فرصة للسياسة التعليمية للاستنارة بالتفاعل الفكري بين عقول ذات اتجاهات مختلفة في تشكيل أفكارها ومبادئها.

•الخبرة الأجنبية:

تحتل بعض الدول المواقع المتقدمة في سلم الرقي والتقدم سواء كانت دولاً غربية أو أسيوية، والتي أحرزت تقدمها استناداً إلى سياسات تعليمية مكنتها من أن تبني قوة بشرية عملاقة استطاعت أن تفجر أعظم طاقات التقدم. وإذا كان هناك اختلاف ملحوظ بين المجتمعات والشعوب ولأن لكل دولة ذاتيتها التي تميزها، إلا أن مالا يمكن إنكاره هو أن هناك أموراً تشترك فيها البشرية، ومن هنا تتاح الفرصة لأمم تخلفت أن تستفيد من خبرة الأمم التي تقدمت، ولكن وفقاً لشروط الاستعارة التربوية التي تأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة لكل دولة.

يتضح من عرض هذا المحور أن هناك تعدداً في مصادر تشكيل السياسة التعليمية، فيجب الاستفادة من خبرات الدول المختلفة والتي يلعب التعليم فيها دوراً فاعلاً في المجتمع، وأن تراعي تاريخ المجتمع وفلسفته، فضلاً عن أن تُبنى على فكر تربوي أصيل، ولكن لا يمكن أن تتوقف صناعة السياسة التعليمية على هذه المصادر فقط، فلضمان نجاحها لابد أن تكون معبرة عن الواقع الذي يعيشه المجتمع، الأمر الذي يبرز ضرورة مشاركة أطياف المجتمع المختلفة في صناعتها لضمان تعبيرها لواقع المجتمع وما يتضمنه من أفكار وتيارات وممارسات مختلفة.

•تتعدد مسئوليات وضع السياسات التعليمية من مجتمع لآخر، ومن وقت لآخر، فهذه المسئولية تأخذ أشكالاً عديدة، ففي بعض الدول تتولى فيها القيادة السياسية مسئولية بناء السياسة ووضعها خاصة إذا كانت لها طابع حزبي أو طائفي أو فئوي، والتي قد لا يكون لديها دراية واسعة ومتعمقة بالمسألة التربوية، الأمر الذي يضطرها إلى الاستعانة بفئة متخصصة. ولا

يعد ذلك عيباً ولكن يكمن العيب عندما تخطئ هذه القيادة التربوية في تحديد واختيار هذه الفئة المعاونة، التي قد تتحول إلى أشبه ما يكون بالترزية يفصلون ويحيكون ما يشار إليهم به، أو يكون لها أسلوبها في الإقناع والتبرير لما تفعل حتى يمكن إلباسه ثوب توجهات القيادات السياسية.

وأحياناً تقع المسئولية على عاتق وزير بعينه، وكثيراً ما يحدث هذا أثناء فترات الحكم المتسم بقدر من الليبرالية، فإذا كان لهذا الوزير فكراً وفلسفة وتوجهات معينة فيصبغ السياسة التعليمية بها ويسعى إلى تحقيقها، كما حدث مع كل من طه حسين وإسماعيل القباني على سبيل المثال. وتكمن المشكلة إذا لم يكن لهذا الوزير فلسفة أو توجهات فكرية، فتكون النتيجة وثيقة تعليمية أبعد ما تكون عن مفهوم السياسة تعليمية كما حدث في عصور ماضية.

وقد نجد عدداً آخر من البلدان خاصة النامية تعتمد على الاقتباس والاستعارة من الدول الكبرى المتقدمة، حيث تبهرها النجاح الذي تصادفه الأنظمة التعليمية في بعض الدول، فتذهب إلى التقليد والاقتباس متناسية أن نجاح سياسة في مجتمع لا يعني بالضرورة أنه سينجح إذا طبق في بلد آخر. فنجاحها في مجتمع ما دليل على مناسبته لظروفه وتوافقه مع احتياجاته وأعرافه وتقاليده، ولما كانت هذه الأمور متباينة من مجتمع لآخر وخاصة النامية والمتقدمة، فيصبح من شبه المؤكد عدم مناسبتها لمجتمع آخر. ولكن إذا لزم الأمر اقتباس سياسة ما من أحد الدول ، فلابد مراعاة اختلاف ظروف المجتمعات وفلسفتها وطبائعها عند الاقتباس.

وأخيراً هناك مجتمعات لا تستقر على سبيل من السبل السابقة، ولا تبتكر سبيلاً جديداً، إنما هي أقرب إلى التخبط في أغلب الأحوال وتنتقل من صورة لأخرى وكأن هذه المجتمعات حقل تجارب. لا بأس من التجريب بل هو مطلوب وأساسي، ولكن استمراره لفترات طويلة يخرجه عن أن يكون منهجاً علمياً ويتحول إلى مجرد محاولة وخطا. وللأسف أن هذا هو الأمر الشائع

في كثير من المجتمعات النامية ومنها مصر، ولعل هذا يشير إلى علة أساسية من علل تأخرها.(علي، ١٩٩٦: ٩٢-٩٤)

- تمر السياسة التعليمية بمراحل ثلاث في تكوينها وهي كالتالي:(نخلة، : ١٠١-١٠٣؛ علي، ١٩٩٦: ٨٧-٨٨؛Mclean&Lauglo، ١٩٨٥: ٦٨)

المرحلة الأولى: صناعة السياسة.

وهي تعد أولى مراحل تكوين السياسة التعليمية وأهمها، وترتكز أساساً على طبيعة المعلومات التي يتم جمعها ودراستها، أو إجراء البحوث، أو عقد اجتماعات مع أطراف عديدة، وأخذ الرأي والمشورة، بصورة تجعل صانعي السياسةوثيقي الصلة بحركة واقع التعليم، وفي ضوء تلك المعلومات تُسن التشريعات التعليمية والتي تمثل ترجمة الأهداف العامة وفلسفة المجتمع. بمعنى أن عملية صنع السياسة التعليمية هي تحويل المدخلات السياسية (المتطلبات الاجتماعية) إلى نتائج سياسية (قرارات).

ولقد أشارت مجموعة من الدراسات(بغدادي، ٢٠٠٩: ٥٣-٦٣، أندرسون، ٢٠٠٧: ٦٣-٦٦، عيد، ١٩٩٢؛Fenwick&Edwards, 2011: 711) إلى أن هناك عناصر عديدة لابد من مشاركتها في صناعة السياسة التعليمية والتي يمكن دمجها في مجموعتين رئيسيتين وهما:

- المجموعات الرسمية: ويمثلون أفراد أو مؤسسات بحكم موقعهم في التنظيم الرسمي للمجتمع، مثل رئيس الدولة، والبرلمان(السلطة التشريعية)، ووزير التعليم(السلطة التنفيذية)، والحزب السياسي الحاكم، والأفراد داخل النظام التعليمي على المستويات المختلفة، والأفراد المفوض إليهم مهام أو مسئوليات لها تأثير على السياسة التعليمية وصناعتها.

- المجموعات غير الرسمية: ويمثلون جماعات المصالح المختلفة كنقابات المعلمين ونوادي أعضاء هيئة التدريس والمنظمات الاقتصادية والاجتماعية، والأحزاب السياسية، والرأي العام.

ولقد أرجعت الدراسات(Surianarain, 2010: 19؛ Iyengar& Lindell, 2004: 272؛ Dhal, 1998: 35) أهمية المشاركة في صناعة السياسة لعدد من المبررات منها أن السياسة التعليمية عملية معقدة تحتاج تضافر جهود كافة الجهات المؤسسية الفاعلة في المجتمع، كما أنه لصالح الأمة ألا تقتصر صناعة السياسة على النخبة فقط، لذا يجب تمثيل كافة المجموعات المتخصصة في المجتمع، فضلاً عن أن المقصود بصنع السياسة في ظل الديمقراطية أن تكون عملية تمكن المجتمع من مشاركة الحكومة في تأليف السياسة.

المرحلة الثانية: تبني السياسة.

وهي مرحلة قبول الأهداف العامة للسياسة التعليمية وتبنيها بتحويلها إلى استراتيجيات عمل، وخطط وبرامج ، وما يتبعها من اتخاذ مجموعة من القرارات تستهدف تحقيق تلك الأهداف. ومن الضروري أن تبنى هذه القرارات وهذه الخطط والاستراتيجيات في ضوء المعلومات والآراء التي تم جمعها في المرحلة الأولى. ولا ينبغي أن تصدر القرارات بناء على اعتبارات وأهواء شخصية أو تفكير متعجل دون استناد لما تبرزه المعلومات والآراء التي يتم رصدها في المرحلة الأولى.

المرحلة الثالثة: تنفيذ السياسة.

وهي مرحلة العمل الفني والإجرائي المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمدرسة، والإشراف على تنفيذها ومتابعتها، وتقع هذه المرحلة على عاتق مديري المدارس والنظار والمدرسين والإداريين. ولا يتوقف دورهم في هذه المرحلة على مجرد التنفيذ، ولكن لابد من الاستماع لآرائهم خلال عملية التنفيذ، والتي تشكل تغذية راجعة للسياسة التعليمية، وبالطبع قبل القيام بالتنفيذ يحتاج المنفذون إلى أن

يكونوا على وعي مسبق بالسياسة التعليمية الجديدة، وبالقرارات المتخذة حتى يتوافر ضمان الفهم السليم والاقتناع الراشد بما يُرسم من سياسات، وما يُتخذ من قرارات.

والمحلل لمراحل صناعة السياسة التعليمية يمكنه أن يدرك أنها تتضمن تفاعلات مختلفة بين القوى الرسمية والقوى غير الرسمية، فهي حوار سياسي بين جماعات مختلفة، بمعنى أنها عملية مركبة لمجموعة من القوى والمؤثرات على الصعيدين العالمي والمجتمعي.

ومن هنا نرصد بكل وضوح أهمية مشاركة المجتمع بأطيافه وفئاته في صناعة هذه السياسة بكل مراحلها، بل تُعد من أبرز دعائم صناعة السياسة، وهذا ما تؤكده بعض الدراسات (Surianarain, 2010: 20؛ Iyengar& Fenwick, Edwards 2011: 711) حيث أن هذه المشاركة تضمن تعبيرها عن واقع المجتمع ومتطلباته واحتياجاته، وتضمن كذلك تبني المجتمع لها، مما ينعكس على تنفيذها بالصورة المرجوة التي تم التخطيط لها، ومتابعتها متابعة جيدة من قبل المجتمع بكل مؤسساته. ومن ناحية أخرى فإن هذه المشاركة تحمي السياسة التعليمية من الفردية والأهواء الشخصية، وتضمن موضوعيتها لحد كبير.

وأشارت إحدى الدراسات(كمال، ٢٠٠١: ١٨٣)إلى أن هناك أسلوبين لصنع السياسة التعليمية، الأول: هو صنع السياسة على أسس علمية وتقنية، بحيث تمر بخمس خطوات التالية:

- التعرف على المشكلة.
- تحديد الأهداف والأولويات.
- التعرف على البدائل المتاحة.
- وضع أسس اتخاذ القرار.
- اتخاذ القرار الذي يحقق أكبر عدد من الأهداف.

أما الأسلوب الثاني: فهو أن تنبثق عملية صنع السياسة من تعددية سياسية والتوافق بين الجماعات والقوى بالمجتمع. فحين يهتم الأسلوب الأول بالعلم والخبرة والتخطيط، فإن الثاني يهتم بالسياسة والمنافسة المفتوحة.

ويرى البعض أن الأسلوبين متعارضين، بينما توجد إمكانية للوصول إلى صيغة توافقية بين الأسلوبين بصورة تجني فوائدهما وإيجابيتهما.

وبعد تحليل مفهوم السياسة التعليمية وطبيعتها، يمكن إيجاز بعض الملامح العامة للسياسة التعليمية في النقاط التالية:

- لا تكتفي السياسة التعليمية بالسعي إلى ترجمة سياسة الدولة وفلسفتها إلى إجراءات وخطط في أرض الواقع، بل تعمل على المواءمة والتوازن بين أهداف الدولة وفلسفتها وبين أهداف المجتمع وأفراده ومتطلباتهم.
- ترتبط السياسة التعليمية بالسلطة الرسمية للدولة ارتباطاً وثيقاً، فهذه السياسة تظهر في صورة مجموعة القوانين والتشريعات التي تصدر من قبل الدولة، وكذلك في صورة الأنظمة التي تسعى لتطبيق تلك القوانين. وبذلك فإن السياسة التعليمية تتوقف إلى حد كبير على مدى إسهام التنظيمات الرسمية بالمجتمع في تحقيق أهدافها.
- تتأثر السياسة التعليمية بجماعات الضغط والمصالح والقوى السياسية والمجتمعية واتجاهات الرأي العام بالمجتمع، حيث تلعب هذه الأطراف دوراً فاعلاً في بناء السياسة وتشكيلها من جهة، وفي تنفيذها ومتابعتها من جهة أخرى.

(٣) تحليل السياسة التعليمية في مصر.

يعرف تحليل السياسة على أنه "نمط من التحليل يدرس وينتج ويعطي معلومات بطريقة معينة يكون الغرض منها تحسين الأسس والقواعد التي بموجبها يستطيع صناع السياسة أن يمارسوا أعمالهم وأن يصدروا أحكامهم"(مطر، ١٩٨٤: ٣٥٦)، ويراها البعض على أنها "المسئولة عن تقديم المعلومات لصانعي

ومتخذي القرار، ويتضح ذلك في تعريفها بأنها "النشاط لتوليد وإنتاج المعلومات اللازمة لعمليات صناعة السياسة واتخاذ القرار من خلال البحث في الأسباب والنتائج والأداء المتوقع والفعلي للسياسات العامة أو البديلة في إطارها السياسي والاجتماعي"(بيومي، ٢٠٠١: ١٧٤).

وعليه فإن تحليل السياسة التعليمية يشمل عملية تحليل لأسباب ونتائج السياسية التعليمية للدولة، وتشمل الأنشطة المستخدمة في التحليل إجراء بعض الأبحاث لإلقاء الضوء على مسألة أو قضية أو مشكلة معينة، كما أنها قد تتطلب عملية شاملة لجمع البيانات وتحليلها ويستلزم الأمر دائماً عملية تفكير دقيقة وشاملة.

لذلك تعود أهمية تحليل السياسة التعليمية إلى المساهمة في عملية تقييم أهداف النظام التعليمي ونقدها، وفهم العوامل المؤثرة في السياسة التعليمية، الأمر الذي يساعد متخذ القرار بمده بمعلومات قائمة على البحث والتحليل، وكشف التناقضات، وتوضيح عناصرها المختلفة وتفسيرها، مما يؤدي إلى تحسين عملية صنعها، وتطوير السياسة القائمة وتنمية سياسات جديدة، فعملية التحليل عامل أساسي ومهم للمساعدة في صناعة السياسة التعليمية، وكلما تعددت الفئات المشاركة في التحليل، كلما كانت نتائج التحليل شاملة ومتكاملة.

وقامت العديد من الدراسات بتحليل السياسات التعليمية في مصر خلال الفترات الزمنية المتعاقبة، وخرجت بمجموعة من النتائج ولعل أبرزها ما يلي:

- ارتباط السياسة التعليمية – في غالبية الفترات – بأفراد وأشخاص معينين، ولا تعبر عن دوافع حقيقية للتجديد، فالسياسة التعليمية مرتبطة بدور الشخص الغالب على المؤسسة، فبمجرد تغيير شخص من يقوم على القيادة، لا تلبث أن تخضع القرارات والسياسات لإعادة النظر والمراجعة، ويسعى كل وزير جديد إلى طرح رؤيته وكأنها بادرة غير مسبوقة توصل إليها بمجرد توليه منصب الوزارة، وبالتالي لم تكن هناك سياسة تعليمية

واحدة بل سياسات متعددة وُضعت في أوقات متقاربة، وتتميز بعدم استقرارها لعدم ارتباطها بالجهد المؤسسي ولكن مرتبطة بالأفراد والأشخاص،(بغدادي، ٢٠٠٩: ٨٦؛ حنفي، ورشاد، ٢٠٠٩: ٥٩؛ عز الدين، ٢٠٠٥: ٢٦؛ جورج، ٢٠٠٤: ١٥-١٧، علي، ١٩٩٦: ١٠٣) فلا مانع أن تنطلق المبادرة والوثيقة من أحد الأفراد، ولكن المطلوب هو تقليب الموضوع على وجوهه المختلفة ووضعه موضع التنفيذ، وهذا يتم بإتاحة الفرصة لكافة الفئات، وجموع القوى للمشاركة في هذا التحليل ودراسة هذه المبادرات، ولكن هذا لم يكن يحدث في كثير من الأحيان بكل أسى وأسف.

•افتقاد السياسة التعليمية لفلسفة مجتمعية واضحة ومحددة الملامح نتيجة لاقتصار أجهزة تخطيط ورسم السياسة التعليمية في مصر على النظرة الجزئية للنظام التعليمي، والفصل بينه وبين سائر الأنظمة الاجتماعية الأخرى، الأمر الذي أدى إلى غياب الفلسفة التعليمية الواضحة والمستقرة، الأمر الذي يجعلها تتخبط في متاهات ودوائر لا متناهية من المشاكل والصعوبات التي تجعلها بعيدة كل البعد عن استيفاء مقاييس السياسات التعليمية النموذجية.(بغدادي، ٢٠٠٩: ٩٠؛ حنفي،ورشاد، ٢٠٠٩: ٥٩؛ أحرشاو، ٢٠٠٣: ٣٦٨؛ عيد، ١٩٩٢)

بل وصفت إحدى الدراسات(بدران، ٢٠٠٣: ١٦-١٨) النخبة السياسية بأنها تتخذ قراراتها الخاصة بأحد جوانب السياسة التعليمية غالباً ما تكون رداً لضغط شعبي ما، أي أن الدولة تهدف من وراء هذه القرارات إلى كسب تأييد الطبقات الوسطى والصغيرة بغض النظر عن التزامها بالمعايير العلمية، مما تحول النظام التعليمي إلى أداة سياسية مباشرة لخلق شروط تجديد السلطة القائمة.

- النقص في المعلومات نتيجة للقصور الواضح في شبكة الاتصالات، مع مؤسسات المجتمع المختلفة بصورة تؤدي إلى ضعف تدفق المعلومات لصانعي القرار.(حنفي، ورشاد، ٢٠٠٩: ٥٩)
- اعتادت الدولة على تخطيط السياسات التعليمية في مكاتب المخططين، لذا فهي تفتقر إلى عمليات مشاركة حقيقية من جميع الأطراف المعنية، والتنظيمات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة في عملية صناعة السياسة التعليمية واتخاذ القرار المناسب لتنفيذها، مما أدى إلى الافتقار لاتجاهات إيجابية نحوها، مما أدى إلى ضعف تقبلها وبُطء انتشارها ومن ثم عدم نجاحها، ومن ناحية أخرى أدى إلى وجود انفصال بين وضع السياسة التعليمية وإجراءات تنفيذها، نظراً لغياب التكامل لهذه السياسة وافتقادها الشمول.(محمد، ٢٠١٠: ٥؛ حنفي، ورشاد، ٢٠٠٩: ٥٩؛ بارون، ٢٠٠٤: ٥٥٢؛ إمام، ١٩٩٤؛ عيد، ٩٩٢)ويُعد ذلك نتيجة طبيعية لعدم مشاركة المجتمع في صنع السياسة التعليمية، ومن هنا تحولت هذه السياسة لكي تعبر عن وجهة نظر أحادية وهي رؤية صانع السياسة.
- محدودية دور جماعات الضغط والمصالح في مصر في صناعة السياسة التعليمية، حيث يكاد ينحصر في كونها قناة لتقديم الشكاوي، أو أداة تدعيم لسيطرة النظام ، وذلك لوجود نخبة حاكمة غير ديمقراطية، ونظرة الشك التي تنظر بها النخبة الحاكمة إلى تلك الجماعات، فضلاً عن اعتمادها الكبير في تمويلها على الحكومة مما يضعف استقلاليتها إلى حد كبير.(قنديل، ١٩٩١: ٣٥٢)

فلم يكن لأندية هيئات التدريس–على سبيل المثال– دور واضح المعالم والسمات في صياغة السياسات التعليمية على مدار السنوات الماضية إلا بطريقة محدودة، بل أن مشاركتها قد تم إجهاضه، وانحصر في ردود الأفعال فيما يطرح من مشروعات جديدة، بالإضافة إلى المتطلبات القديمة

المتجددة مثل تعديل بعض القوانين. وعليه فإن هذه الأندية كان أثرها محدوداً إلى حد كبير، سواء بسبب تواضع الجهد المبذول في هذا المجال، أو نتيجة لعوامل كثيرة حدت من أثر الجهد المبذول من قبل الأندية. وطالبت إحدى الدراسات بضرورة المشاركة بأن تكون هناك آليات ثابتة لكي تكون لنوادي أعضاء هيئة التدريس المنتخبة دور رئيسي في صياغة سياسات التعليم، وذلك لضمان التفاعل المستمر بين قاعدة الأساتذة وواضعي السياسات، والذي سيؤدي في نفس الوقت إلى دفع تطبيق سياسات الإصلاح إذا ما شعر الأساتذة بأن آراءهم تؤخذ في الاعتبار، فيسعون بهمة وإقبال لإحداث التطوير المنشود.(دراج، ٢٠٠٥: ١٠-١٧)

•ضعف ارتباط السياسة التعليمية بثقافة المجتمع وظروفه، فهناك مشكلات مزمنة يعاني منها المجتمع المصري (مثل الدروس الخصوصية، والأمية، عدم الاستيعاب الكامل للأطفال من هم في سن الإلزام) ولم تعمل السياسات المتعاقبة على علاجها بشكل حاسم، فهناك انفصال بين السياسة التعليمية ومشكلات المجتمع وظروفه. وهذا أدى إلى ضعف قابلية عناصر السياسة التعليمية للتحقيق في الواقع.(نخلة، ٢٠٠٣: ١٤٤؛ أبو الإسعاد، ٢٠٠١: ٢٦؛ طه، ١٩٩٢)

•غياب البعد الديمقراطي وافتقاد المشاركة، ويتمثل ذلك في العديد من المظاهر منها غلبة المكون البيروقراطي في المجالس المسئولة عن رسم السياسات واتخاذ القرارات، عدم الاستناد إلى أساس علمي ، فجانب كبير من البحوث التربوية كانت تالية لاتخاذ قرارات تعليمية أساسية وليست سابقة لها.(مينا، ٢٠٠١: ١٣٨-١٤١)

•تقوم السياسة التعليمية على الظرفية وردود أفعال لأزمات طارئة مما يفقدها خاصية الاستمرار والاستقرار، مما يترتب عليها إجراءات وقرارات مرتجلة،

وهو أمر غير مقبول في سياسة تتصدى لبناء البشر وتنميته.(تركي، ٢٠٠١: ٢١٦-٢١٧)

•المجتمع المصري الذي ينادي بالديمقراطية لا تناسبه نظرية الصفوة التي ترى أن تمارس قلة تسيطر على صنع السياسة التعليمية وتوجيهها وتهمل باقي أفراد المجتمع، فهذا يتنافى مع مفهوم الديمقراطية الذي يعني مشاركة جميع أفراد الشعب في صياغة السياسة التعليمية، كما لا يناسبها النظرية الجماهيرية التي تنظر إلى أن قلة قليلة تسيطر على السياسة التعليمية وتهمل الجماهير لوجود اللامبالاة والاغتراب بين أفراد الشعب ، ولكن يناسبها النظرية التعددية والتي ترى أن القوة تتفتت بين الجماعات التي تمارس القوة داخل المجتمع، فهي تمثل أغلب أعضاء المجتمع، وأن الدولة عليها أن تراعي متطلبات هذه الجماعات التي تمثل مجموع أعضاء المجتمع، إذ الأصل أن الديمقراطية تسمح بالتعبير عن التعددية في أي مجتمع بحيث لا تحرم جماعة من التعبير عن وجهة نظرها بينما يتم اتخاذ القرار في ضوء رأي الأغلبية.(زيدان، ٢٠٠٠: ١٤٧)

•جمود السياسة التعليمية فأهدافها غالباً ما تكون هي نفسها الأهداف القديمة ولكن تم صياغتها وإعادة إنتاجها في قوالب جديدة.(عز الدين، ٢٠٠٥: ٢٥)

•قامت إحدى الدراسات بتحليل توجهات وملامح سياسة التعليم في كل من خطاب رئيس الجمهورية وبيان رئيس مجلس الوزراء بمصر في عدة فصول تشريعية بمجلس الشعب، والتي كشفت عن التضارب الواضح بين البيانين وعدم وجود تناسق وتناغم بينهما، ففي الوقت الذي احتلت قضية التعليم المرتبة الأولى في بيان رئيس الجمهورية والتي اعتبرها الخطاب أحد أولويات العمل الوطني، نجد أنها جاءت في مرحلة متأخرة لبيان رئيس مجلس الوزراء.(البنداري، ٢٠٠٥: ٤-٨) فحين يطالب الرئيس بصدور

تشريعات بشأن بعض قضايا التعليم ولمواجهة بعض المشكلات التي يعاني منها المجتمع، فلا يقابلها صدور أية تشريعات أو مشروعات قوانين، مما يولد الشعور بضعف اهتمام القيادات الحكومية بمشكلات المجتمع وهمومه، أو التحايل الإعلامي على المواطنين. وحينما يتم التأكيد على المشاركة السياسية للشباب والعمل على توفير المناخ المناسب لتفعيلها، نجد في نفس الوقت وضع قيود على الحركة الطلابية ومنع الحياة السياسية والحزبية في الجامعات.(دراج، ٢٠٠٥: ٣٠)

بعد هذا العرض لبعض المظاهر السلبية التي تعاني منها السياسة التعليمية في مصر على مر السنوات السابقة، والتي انعكست بالسلب على وضع التعليم المصري خلال العقود الماضية والتي رصدها كل أفراد المجتمع كبيرهم وصغيرهم، العامة منهم والمتخصصون. ومن خلال تحليل طبيعة السياسة التعليمية، يمكن للباحث أن يستخلص مجموعة من التحديات التي تواجه عملية صناعة السياسة التعليمية في مصر في الفترة القادمة.

(٤) تحديات السياسة التعليمية بمصر.

يتبين من خلال ما تقدم أن صناعة السياسة التعليمية الجديدة في مصر قد تقابلها مجموعة من التحديات في الفترة القادمة، وتتعلق بعض هذه التحديات بطبيعة المرحلة التي تمر بها مصر في الفترة الراهنة والمستقبلية، ويمكن استخلاص بعضها فيما يلي:

•تحقيق مبدأ الديمقراطية.

في الوقت الذي بدأت فيه مصر أولى الخطوات لبناء الديمقراطية، يستلزم أن تلعب السياسة التعليمية دوراً هاماً في هذا البناء، وهذا يمثل تحدياً أمام صانعيها، حيث لابد من العمل على تحقيق تكافؤ الفرص الحقيقية بين المواطنين، بل وتوفير الفرص المناسبة لكل مواطن في التعليم، ومن ناحية أخرى مراعاة توفير سبل المشاركة الفعالة من قبل الرأي العام باتجاهاته المتنوعة

المختلفة في صناعة السياسة التعليمية، فلن يقبل المجتمع المصري أن تُبنى سياسة تعليمية دون أن يشارك المتخصصون والمنفذون وممثلوا الاتجاهات والقوى المختلفة في مراحل صناعتها كي تعبر السياسة الجديدة بصورة جيدة عن المجتمع المصري.

•تحديد أولويات التعليم المصري.

لا شك أن التعليم يعد قضية أمن قومي، فيستلزم توجيه مزيداً من أوجه الاهتمام الملحوظ به، ومع تغير المجتمع المصري وبداية تحوله في هذه الفترة، يتوجه النظر إلى التعليم ودوره المتوقع منه خلال هذه الفترة، لذا نجد تعدداً للأهداف الهامة التي يجب أن يتعهدها التعليم المصري، مثل الاهتمام بالبحث العلمي، والارتقاء بالتعليم العالي، وتطوير التعليم الثانوي، وتحقيق الاستيعاب في التعليم، والاهتمام بمرحلة الطفولة، ومواكبة التقدم التكنولوجي، ومحو أمية المواطنين وغيرها من الأهداف الأخرى. فهل يتمكن التعليم المصري من تحقيق كل هذه الأهداف في نفس الوقت، أم يبدأ ببعضها ويؤجل البعض الآخر. ومن هنا يظهر هذا التحدي وهو تحديد أولويات للتعليم المصري في المرحلة القادمة، فأي من تلك الأهداف التي سيتبناها المجتمع والتي يأمل أن تنعكس بالإيجاب عليه.

•الاستجابة للتوقعات المستقبلية.

المفترض أن السياسة التعليمية تعمل من أجل التخطيط لمستقبل التعليم في مصر والذي يتأثر بالعديد من العوامل، حيث يأتي النمو الاقتصادي في مقدمتها، مما يشكل ذلك تحدياً أمام صناعة السياسة التعليمية في جانبي التمويل والإنفاق. ومن ناحية أخرى لابد أن تضع السياسة التعليمية في اعتبارها التوقعات بالمخاطر والأحداث والمفاجآت التي يمكن أن تحل بالمجتمع المصري خاصة في ظل توالي التغيرات الحادثة في فترة التحول الديمقراطي، وذلك يمثل تحدياً آخر يواجه صناعة السياسة التعليمية في مصر.

- **المشاركة المجتمعية الفعالة.**

يعد إتاحة فرص المشاركة للقوى الفاعلة في المجتمع في عملية صنع السياسة التعليمية، ضماناً لتعبيرها عن المجتمع تعبير صادق، وبالتالي تحميها من حالة الاغتراب التي تعاني منها السياسات الماضية. ومن ناحية أخرى تدفع هذه المشاركة الأفراد على الالتزام الذاتي بهذه السياسة في مرحلة التنفيذ، وكلا الحالتين تعد من الأسباب الرئيسة لنجاحها بصورة مرضية.

- **المحافظة على الهوية المجتمعية.**

الحرص على أن تكون السياسة التعليمية معبرة عن هوية المجتمع المصري، حتىيكون لها شكلاً متميزاً وطابعاً خاصاً يميزها عن مثيلاتها في المجتمعات الأخرى، لأن انطلاقها من هوية المجتمع يحميها من التناقض والتضارب والاغتراب والتخبط، وهذا لا يعني الانعزال عما يجري في الدول الأخرى، ولكن المقصود الاستفادة من التجارب المتعددة للمجتمعات الأخرى على اختلاف درجة تقدمها ولكن في ضوء ثقافة المجتمع المصري وهويته.

وأخيراً فلقد حان الوقت لحشد الأفكار والرؤى من أجل الارتقاء بالتعليم المصري والدفع به في مصاف الدول المتقدمة، خاصة أن الظروف الحالية التي يمر بها المجتمع المصري تعتبر فرصة جيدة للتغلب على كثير من تلك السلبيات والعوائق، فبعد زوال النظام السابق، وحدوث تغير جذري في طبيعة المجتمع وثقافته، فلابد من الاستفادة من الروح المعنوية المرتفعة لغالبية المواطنين والفئات والتنظيمات المتعددة في المجتمع، وحرص كافة الأطراف وسعيها نحو التقدم والتطوير، لتقديم سياسة تعليمية جديدة رائدة.

ولما كانت هناك وجهات نظر متعددة للباحثين في تناول السياسة التعليمية ودراستها، فهناك اتجاه يتناول السياسة التعليمية والمناهج التعليمية بحيث تخبر نتائج الدراسات –التي تتبع هذا الاتجاه– صناع السياسات بخواص ومتطلبات وضع وتطبيق سياسة المناهج التعليمية، واتجاه آخر يستخدم المنهج

العلمي لدراسة الحالة التاريخية للسياسة التعليمية وتنميتها، ورصد نجاحاتها وصعوباتها واضطراباتها، والعوامل التي تؤثر على استقرار وفعالية السياسة التعليمية، واتجاه ثالث يهدف إلى دراسة التفاعل بين الفكر وممارسة السياسة، أما الاتجاه الرابع فيهتم بشرح وجهات نظر أصحاب المصالح المختلفة والممثلين السياسيين بحيث يمكن أن تمد نتائج دراسات هذا الاتجاه صناع السياسة التعليمية لأفكار القوى المجتمعية من أجل الوصول إلى المزيد من السياسات التعليمية الفاعلة.(شعلان، ٢٠١١: ٢٣)وهذا الاتجاه هو الذي تتبعه الدراسة الحالية في رصدها وتحليلها للسياسة التعليمية.

ومن هنا كان من الضروري أن تُرصد كافة الأفكار والرؤى المجتمعية تجاه قضايا التعليم، وتعتبر الأحزاب السياسية من المؤسسات المجتمعية التي يجب أن يكون لها دور فاعل في صناعة السياسة التعليمية، خاصة بعد زيادة أعدادها وحرية إنشائها بعد ثورة ٢٥يناير، وبالتالي تميزت بتنوع أفكارها وأهدافها، وتمثيلها لفئات المجتمع وأطيافه المختلفة بصورة رسمية. لذا يلزم الأمر رصد رؤية الأحزاب السياسية العاملة في الساحة تجاه القضايا التعليمية، مما قد يعطي تصوراً لأبرز ملامح وتوجهات السياسة التعليمية من وجهة نظر أحد القوى المجتمعية المؤثرة في المجتمع المصري، بصورة قد تسهم بفاعلية في صناعة سياسة تعليمية تعبر عن المجتمع وقضاياه واهتماماته، وتنجح في مواجهة مشكلاته والارتقاء به ليكون ضمن المجتمعات التي اتخذت التعليم منهاجاً للانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة.

ثالثاً : الأحزاب السياسية في مصر.

ويتناول الباحث في هذا الجزء المقصود بالحزب السياسي، ونشأة التجربة الحزبية وتطورها في مصر، ثم البرنامج التعليمي لمجموعة من الأحزاب العاملة في مصر.

(١) مفهوم الحزب السياسي.

تتعدد الرؤى في تعريف الحزب السياسي، ولكنها تشترك فيما بينها في عدة عناصر ، فهناك من أجمله في أنه "تنظيم دائم يضم مجموعة من الأفراد يعملون معاً من أجل ممارسة السلطة"(رزق، ١٩٨٤: ١٣)، و هناك من يرى الحزب على أنه "اتحاد أو تجمع من الأفراد ذي بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي يعبر عن مصالح قوى اجتماعية محددة، ويستهدف الوصول إلى السلطة أو التأثير عليها بواسطة أنشطة متعددة"(حرب، ١٩٨٧: ٢٠١)، بمعنى أن كل حزب يعبر عن متطلبات واحتياجات بعض فئات المجتمع.

وأضاف فريق آخر بأن الحزب السياسي هو"هيئة تنظيمية سياسية أقيمت لهدف الجمع بين المواطنين من ذوي الاتجاهات الواحدة إزاء القضايا المتعددة لتكون لهم قوة مباشرة في دفع هذه الآراء إلى مجالات العمل في المجتمع باعتبارها الأصلح والأفضل والأقوم للأمة جميعاً أو على الأقل لجانب يعتد به من أبنائها ومواطنيها"(عادل، ١٩٩٢: ١٠)، أي أن الحزب السياسي له دور مؤثر وفعال في دفع حركة العمل والإنتاج بالمجتمع، وجاء التعريف التالي مؤكداً نفس المعنى بأنه "تنظيم يقوم بتأليفه مجموعة من الأفراد تجمعهم أهداف مشتركة ومبادئ سياسية معينة على أن يكون لهم برامج واضحة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتتوفر لهم الإمكانيات المادية والبشرية التي تساعدهم على تنفيذ برامجهم، ويسعون من خلاله إلى الإسهام في التنمية الشاملة للمجتمع".(وزير، وخطاب، ٢٠٠١: ٢١٣)

بالتالي فإن الأحزاب السياسية هي جماعات سياسية تنظم وتؤسس على مبادئ وأهداف ورؤى سياسية واقتصادية واجتماعية مشتركة، وتعمل على تحقيقها بالوسائل السياسية وبالطرق الديمقراطية أو المشاركة في مسئوليات الحكم، بصورة تدفع شتى مجالات العمل في المجتمع، الأمر الذي يسهم في تنمية المجتمع وتطوره.

لذلك فإن من أبرز المهام التي تضطلع بها الأحزاب السياسية هي تقديم الأفكار والرؤى والأفكار والبرامج والسياسات المتنوعة حسب طبيعة كل حزب وفلسفته ومبادئه وعقيدته، بالإضافة إلى وضع خطط العمل في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للتأثير على الجماهير وتغيير اتجاهاتهم، وإكسابهم اتجاهات إيجابية، مما يؤدي إلى تعزيز السياسة القائمة، ويوفر لها مزيداً من الدعم والمساندة ويحقق لها الاستمرارية.

خاصة أنه في المجتمعات العصرية تلعب الأحزاب دور المبلور للمصالح الاجتماعية، والمبرز للمطالب والاحتياجات لربطها ببدائل السياسة العامة، حيث تتسع برامجها لتستجيب للمصالح العامة بدلاً أن توجه نحو مصالح الجماعات الضاغطة.(أندرسون، ٢٠٠٧: ٦٦)

لذلك فإن الأحزاب السياسية والتي تتميز بتنوعها الفكري والأيديولوجي تعد الأدوات التي تمثل الشعب وقنوات التعبير عن مصالح المواطنين ومتطلباتهم وأحلامهم، ولكن "لن تستطيع هذه الأحزاب تحقيق أهدافها إلا إذا تجاوزت مجرد الإسهامات اللفظية أو رفع الشعارات الوطنية"(حرب، ١٩٨٧: ٢٠٥-٢٠٦)،وأن يكون لديها نظرة شاملة ومتكاملة للقضايا المختلفة، ولن تستطيع الوصول لذلك إلا إذا امتلكت معرفة ووعي كاملين بواقع المجتمع، بصورة تمكنها من صياغة سياسات وبرامج تجمع بين مصالح المواطنين والمصالح القومية والوطنية.

(٢) نشأة الأحزاب السياسية في مصر .

بدأت الفكرة الحزبية في مصر مع بدايات القرن العشرين، حيث قامت في مصر أول تجربة حزبية رسمية عام ١٩٠٧م بالإعلان عن إنشاء حزب الأمة كأول حزب مصري رسمي في ٢٠ سبتمبر ١٩٠٧م. ثم تأسس الحزب الوطني بعده بشهر واحد بقيادة مصطفى كامل، ومن بعدهما حزب الإصلاح. ثم توقفت هذه التجربة الحزبية بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى.

وبعد نهاية الحرب جاءت فترة من الازدهار السياسي في تاريخ مصر، حيث تعددت فيها الأحزاب السياسية مثل: الوفد، الحر المستقل، الديمقراطي، الاشتراكي المصري، وغيرها من الأحزاب التي وصل عددها إلى حوالي ١٦ حزب، واستمر ازدهار الحياة الحزبية في مصر إلى أن جاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م التي أقصت الأحزاب عن ممارسة أدوارها، وأقامت الحكومة وقتها الاتحاد القومي في عام١٩٥٧م ليصبح التنظيم الشعبي الوحيد في البلاد.(أبو السعود، ٢٠٠٧: ١١٧-١٢٨)

وبعد حرب أكتوبر بدأ التحول نحو نظام الأحزاب السياسية القائمة على التعددية السياسية من جديد بعد صدور القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧م، ولكن الأمر لم يدم كثيراً حيث بدأت محاولات كبح الانطلاقة الديمقراطية، حيث توالت القوانين والقرارات التي "أدت إلى الحد من تمثيل مزيد من الأحزاب السياسية في المجلس النيابي والحياة السياسية والمجتمعية بصفة عامة، وما يترتب عليها من أضرار في العمل البرلماني حيث تسيطر أغلبية الحزب الحاكم على مجريات الأمور.(ياسين، ٢٠٠٧: ٦-٢١؛ رمضان، ١٩٨٦: ٣٧٠-٣٧٢)

فلقد اعتادت الأنظمة السياسية الديكتاتورية أو غير الديمقراطية أن تعيق عمليات الإصلاح السياسي إذا كانت ستؤدي إلى الحد من سلطاتها أو تهديد مصالحها، فتلجأ إلى لجم دور الأحزاب السياسية وقوى المجتمع المدني عموماً، التي يمكن أن تدفع باتجاه ذلك الإصلاح، سواء عبر تقييد دور تلك الأحزاب قانونياً ودستورياً، أم عبر مواجهتها بأدوات السلطة التقليدية الأمنية والمالية والإعلامية.(أبو مصعب، وعبد العزيز، ٢٠٠٩: ٢٤٧) وبالتالي كان طبيعياَ أن يكون هناك "ضعف في تمثيل الأحزاب في أغلب المجالس النيابية خلال السنوات السابقة"(الشاهد، ٢٠٠٦: ١٣٢).

الأمر الذي أدى إلى تهميش دور الأحزاب السياسية العاملة في مصر طيلة السنوات السابقة في الحركة السياسية والمجتمعية، وهذا ما أشارت إليه

مجموعة من الدراسات، حيث أسفرت نتائج إحداها عن "عدم وجود دور حقيقي للأحزاب في الحياة السياسية المصرية، حيث أن غالبية الأحزاب السياسية ما زالت تعاني من مشكلات جوهرية تعوق دورها في المشاركة السياسية في المجتمع المصري"(عبد المجيد، ١٩٩٣: ٣٥)، وأظهرت دراسة أخرى بأن "غالبية الأحزاب تعاني ضعفاً وأصبحت عاجزة عن القيام بدورها المفترض أن تقوم بها، بل وصل الأمر إلى أن الحياة الحزبية في مجملها هي أضعف ما في النظام السياسي المصري كله وأقل مؤسساته تأثيراً"(أبو السعود، ٢٠٠٧: ١٠٤).

وبالتالي فإن عزوف الشباب عن الانضمام إليها كان نتاجاً طبيعياً لواقع تلك الأحزاب، وهذا ما رصدته إحدى الدراسات(حرب، ٢٠٠١: ٣٠٣) بأن ٩٧،٥% من الشباب يعزفون عن الانضمام للأحزاب السياسية القائمة في مصر، واشتركت معها نتائج دراسة أخرى(بدر، ٢٠٠٧: ١٠٨)التي توصلت إلى أن ٤،٢% فقط ينتمون لأحزاب سياسية، ولكن لا يوجد أي دور أو إسهام لهم في خدمة المجتمع من خلال الأحزاب التي ينتمون إليها.

وبالتالي لم يكن الجانب التعليمي للأحزاب أفضل حالاً، فلقد انعكس الضعف الذي عانت منه الأحزاب السياسية المصرية خلال السنوات الطويلة الماضية على دورها في المجال التعليمي، حيث أكدت إحدى الدراسات(نافع، ١٩٩٥: ٧٤-٧٥)على وهن خطاب التعليم في برامج الأحزاب سواء من ناحية المفاهيم أو تنظيم الخطط والاستراتيجيات، ومن ناحية أخرى يظهر اهتمام الأحزاب وبرامجها بقضايا أخرى طغت على الجانب التعليمي، كما أنها تركز على النقد أو المعارضة دون العناية بصياغة البديل، فضلاً عن تدني المرتبة التي يحتلها التعليم وقضاياه في برامجها وأولوياتها".

ولكن مع تزايد موجة الديمقراطية وبعد اندلاع ثورة الشعب المصري في ٢٥ يناير ٢٠١١، رأى المجتمع بكل مؤسساته وأطيافه أن هناك ضرورة للبحث عن سبل الإصلاح السياسي وتحديث وسائل المشاركة السياسية، من أجل

الارتقاء بالوطن في شتى المجالات، لذا أتيحت الفرصة لمنح الحرية الكاملة للمواطنين في تأسيس الأحزاب السياسية ليكون لها دور فاعل في حيوية المناخ السياسي في مصر. ومن ثم بدأت تتوالى عمليات إشهار الأحزاب السياسية في مصر حيث اقترب عددها من ستين حزباً، والتي شهدت تنوعاً كبيراً في أيديولوجياتها التي تعبر عن كافة فئات المجتمع وأفكارها ومتطلباتها، بصورة يأمل المجتمع أن يكون لها دور في تنمية المجتمع وتطويره وإصلاحه في شتى القطاعات.

وإذا كان قطاع التعليم يعد من أهم قطاعات المجتمع – كما ذُكر من قبل– لذا لابد أن يكون للأحزاب السياسية العاملة في مصر دور بارز في تطوير وإصلاح التعليم، ويتحدد دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة التعليمية في ثلاثة مستويات هي صنع السياسات، وتنفيذها، والرقابة عليها. ويأتي التركيز على مستوى صنع السياسات لارتباطه بمنطق وجود هذه الهياكل ذاتها، فالأحزاب تسعى بوجه عام للتأثير في عملية صنع السياسة أولاً ثم التنفيذ والرقابة، كما تشكل الأحزاب أحد المكونات المميزة للسلطة التشريعية، وهي من أهم أدوات هذه السلطة. فالوظيفة الأولى لدور الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية في صنع السياسة التعليمية هي تجميع المصالح والتعبير عنها وطرح بدائل قابلة للتنفيذ، ثم متابعة التنفيذ والرقابة للتأكد من أن السياسات التي تم التوصل إليها يتم تنفيذها بكفاءة.(بغدادي، ٢٠٠٩: ٢١٣، ٦٤)

ومن هنا وجب التعرف على الرؤى المتعددة للأحزاب السياسية القائمة في مصر تجاه القضايا التعليمية، مما يسهم في تحديد ملامح وتوجهات السياسة التعليمية في ضوء فكر هذه الأحزاب وبرامجها، الأمر الذي قد يسهم بإيجابية في عملية صناعة السياسة التعليمية بصورة تعبر عن مطالب المجتمع ومصالحه واحتياجاته.

(٣) التوجهات التعليمية في برامج الأحزاب السياسية المصرية.

يقوم الباحث بعرض أبرز مبادئ وأفكار وأهداف الأحزاب موضع الدراسة، وأبرز القضايا التي يتناولها برنامجها التعليمي كما هو موضح فيما يلي:

١- حزب الإصلاح و التنمية.

بدأت فكرة إنشاء الحزب عام ٢٠٠٩ ولكن تمت الموافقة عليه عام ٢٠١١ عقب ثورة ٢٥يناير. ويؤكد الحزب على أن موضوع التعليم في مصر سيظل على رأس القضايا التي تحتاج إلى جهود فكرية وعملية وميدانية، لما له من تأثير كبير على حاضر الأمة ومستقبلها، فتنمية الإنسان هي مبغى التنمية الرئيس والعنصر الأهم في أي عملية إصلاح منشودة.

ويخلص الحزب إلى مجموعة من العقبات التي تعوق العملية التعليمية في مصر ومنها ما يلي:(**http://www.rdpegypt.org/index.asp**)

- زيادة أعداد تلاميذ المدارس وطلاب الجامعات مقابل نقص أماكن التدريس المناسبة والتجهيزات التعليمية إضافة إلى نقص الأساتذة والمعلمين.
- عدم الاهتمام بدور الحضانة.
- عدم الاهتمام بالصحة النفسية والتنشئة السليمة للطالب في جميع المراحل التعليمية.
- ضعف تأهيل المدرسين والأساتذة على النحو الذي يمكنهم من تحقيق التطوير اللازم في العملية التعليمية والتربوية هذا بالإضافة إلى عدم تفرغ المدرس لأداء مهمته التعليمية.
- جمود المقررات الدراسية وعدم تحديثها في إطار الحركة المتسارعة في تقنية العلوم الحديثة.
- ضعف التمويل المالي اللازم لحسن سير العملية التعليمية.
- الدروس الخصوصية التي تعد بكل المقاييس جريمة تعليمية.

وفي ضوء ما سبق يرى حزب الإصلاح والتنمية بضرورة التأكيد على ما يلي:

- تفعيل برنامج إصلاح وتطوير التعليم كما ينبغي أن يقوم على أساس أنها منظومة متكاملة تتنوع فروعها.
- الحرص على ربط التعليم بالتنمية لكي يدخل في دائرة المنافسة ضمن مناخ العولمة والاقتصاد العالمي.
- العمل على تطوير برامج التعليم بغرض تنمية المهارات الأساسية مثل مهارات التفكير الناقد والاتصال والإبداع والعمل الجماعي وحل المشكلات.
- توجيه مدارس التعليم العام إلى نظام تعليمي حديث عالي الجودة ذي مستوى عالمي، والسعي لترسيخ أربعة مبادئ أساسية وهي الاستقلالية والمسئولية والتنوع والاختيار.
- ترسيخ قيم العمل الجماعي، والتنوع والتسامح وتقبل الآخر لإعلاء مقومات المواطنة الحقيقية وبث روح الانتماء والديمقراطية لدى المتعلم.
- التأكيد على ضرورة توفير المقومات اللازمة لتعليم مهارات الحاسب الآلي والذي أصبح ضرورة مجتمعية، ومن ذلك رفع قدرة الطلاب على استيعاب التكنولوجيا المتقدمة.
- ضرورة الربط بين نوعية التعليم واحتياجات سوق العمل والتأكد من توافق ما يقدمه النظام التعليمي من خدمات تعليمية وتربوية مع مطالب ورغبات واحتياجات المستفيدين من تلك الخدمات.
- إعادة النظر في المناهج التعليمية لجميع المراحل لإعداد الطالب الذي يتميز بالقدرة على البحث والإبداع وتنمية مهارات التفكير الناقد والاتصال والعمل الجماعي وحل المشكلات وتمرسه على آداب النقاش والحوار.
- اهتمام وزارة التربية والتعليم بالصحة النفسية والنشأة السليمة للطالب في جميع المراحل التعليمية.
- إعادة تأهيل المعلمين بجميع المراحل التعليمية.

- إعطاء نفقات التعليم الأساسي والجامعي والبحث العلمي أولوية في الموازنة العامة للدولة لخلق مواطن متعلم ومساهم في التطوير والإصلاح المنشود.
- الاهتمام بنظام التعليم عن بعد لمساهمته في تحقيق ديمقراطية التعليم باعتباره حق من مجالاتهم دون انقطاع عن العمل وهو ما يؤدي إلى تنمية المجتمع ورفع كفاءة العاملين وتثقيف المواطنين.

٢- حزب الإصلاح والنهضة.

الإصلاح والنهضة هو حزب ذو مرجعية إسلامية تأسس في أعقاب ثورة ٢٥ يناير، وينطلق من منظور اجتماعي أكثر منه سياسي ويدعو إلى الالتزام بالثوابت الإسلامية للأمة المصرية.

وانطلاقاً من فهم الواقع المعاصر وتماشياً مع روح الثورة، يؤكد الحزب أنه يسعى إلى إعادة بناء الثقة بين كافة أطياف المجتمع، تلك الثقة التي غابت عن المجتمع لعقود طويلة، وأن يستشعر كل فرد أنه فرد محترم في المجتمع ويعامل بالطريقة التي تليق به كمواطن محترم في دولة كبيرة محترمة. لذا يهدف الحزب لتحقيق ما يلي: (http://www.eslah-nahda.org)

- نشر ثقافة الحرية والمواطنة المبنية على القيم الأصيلة في كل مكان.
- إزالة جميع المشكلات المزمنة التي تواجه مصر.
- تحريك الموارد الإنسانية والطبيعية التي ظلت غير مستغلة لسنوات، وجعل مصر وطناً ينتج بشكل ثابت، وينمو بشكل مضطرد من خلال الإنتاج.
- خلق حالة من التآزر والتعاون بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وكافة أفراد المجتمع.
- جعل مفهوم الشفافية الكاملة والمساءلة سائداً في كل مجال من مجالات الحياة العامة.

ويؤكد الحزب على أن دراسة كل تجارب النهضة والتنمية التي حدثت في العالم، تقود إلى نتيجة واحدة، وهي أن الاهتمام بالعملية التعليمية هو أساس أي

نهضة شاملة، ولذلك احتل التعليم مساحة كبيرة من الاهتمام في برنامج الحزب، لذلك يرى حزب الإصلاح والنهضة بأنه لابد من حركة إصلاح جذري في مجال التعليم تستند على ما يلي:

- نشر التعليم في مرحلة ما قبل الدراسة من خلال التعاون ما بين القطاعين العام والخاص.
- مراجعة مناهج التعليم الأساسي حتى تتماشى مع متطلبات العصر واحتياجاتنا.
- ضمان تكافؤ الفرص لجميع خريجي المدارس الثانوية والمدارس المناظرة لها، من أجل القبول بالجامعات.
- رفع جودة التعليم العام وتشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم الجامعي.
- التنسيق بين وزارة التعليم والوزارات الأخرى (المالية – الزراعة – الصناعة) لمعرفة متطلبات سوق العمل ووضع خطة قومية لتطوير التعليم تستطيع أن تحقق تأثيرًا ملموسًا على المستوى القريب.
- رفع الكفاءة التربوية والتعليمية للمعلم أثناء فترة التأهيل الجامعية، ومن خلال الدورات التربوية المستمرة.
- الاهتمام بتدريس اللغات الأجنبية، مع الحرص على الاهتمام باللغة العربية وإتقانها لاسيما في التعليم الأساسي والثانوي، باعتبارها جزء لا يتجزأ من الهوية الحضارية العربية والإسلامية للشعب المصري.
- التركيز على تعليم الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة، ولابد من دعم المؤسسات والهيئات ووكالات الإعانة الاجتماعية العاملة لهذا الغرض.
- الاهتمام بإقامة المشروعات العلمية ذات التخصصات المختلفة لرعاية الموهوبين من الصغر، مما يفرز بعد ذلك علماء في مختلف التخصصات والمجالات.

٣- حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي.

وهو أحد أبرز الأحزاب اليسارية المصرية، والذي تأسس مع إعادة تأسيس الأحزاب في مصر وحل الاتحاد الاشتراكي العربي الذي كان يمثل الحزب السياسي الوحيد في مصر سنة ١٩٧٦. وتأسس الحزب على كاهل مجموعة من أصحاب التوجهات اليسارية بصفة عامة: الاشتراكيون والشيوعيون والناصريون والقوميون وبعض الليبراليين غير أن الشيوعيين كانوا في قلب المجموعة الداعية لإنشاء الحزب، **ويتبنى الحزب التوجهات الآتية:**(http://www.tagamoa.com)

- الحفاظ على الدولة قوية قادرة على حماية المواطنين من الاستغلال الاقتصادي.
- الديمقراطية هي الضمان للاستقرار وتداول السلطة بشكل سلمي.
- التضامن بين الشعوب العربية هدف يعمل الحزب من أجل تحقيقه.
- مصر خالية من كل أشكال التبعية للإمبريالية الغربية.

وفيما يتعلق بالتعليم، فإن رؤية حزب التجمع تتضح في برنامجه الذي يشتمل على ما يلى: (http://www.al-ahaly.com**)**

- زيادة موازنة التعليم واعتباره قضية أمن قومي تتطلب النهوض بالإنسان المصري، بما يكفل التوسع في الأبنية المدرسية وتطويرها وتحسين مرافقها.
- إزالة وصمة الأمية بمشروع قومي جاد في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، من خلال الاعتماد على طاقات الشباب المصري الذي فجر ثورة ٢٥ يناير
- الاهتمام بالإعداد الجيد للمعلمين وتدريبهم وتأهيلهم ورفع مستوى كفاءتهم وتحسين مستواهم المادي.
- تحقيق ثورة في مناهج التعليم تكفل انطلاق العقل والتفكير والابتكار والتجديد وخلق العقلية النقدية، والانتقال من أسلوب الحفظ والتلقين والتقليد إلى الفهم والتحليل، وتحرير المناهج من المواد التي تحرض على التعصب الديني وكراهية الآخر.

- مجانية التعليم حق لكل مصري في جميع المراحل.
- إصلاح الجامعات وتطويرها بما يتناسب مع احتياجات المجتمع وعصر ثورة المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا ومع مجتمع المعرفة.
- عدم جواز انتهاك استقلال الجامعات، وضمان عدم التدخلات الأمنية في شئونها.
- إطلاق الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي دون قيود لتصبح جامعاتنا منارة علمية عالمية، وإلغاء النظم واللوائح التي تخلفت من عهود الطغيان .
- إعداد لائحة طلابية جديدة على أساس ديمقراطي يكفل حرية العمل الشبابي في الجامعات ويرفع أي قيود على النشاط الوطني للطلاب.

٤ – حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.

نشأ حزب التحالف الشعبي الاشتراكي عقب ثورة ٢٥يناير لكي يتسع لكل القوى الديمقراطية التقدمية واليسارية والاشتراكية التي تناضل من أجل الشعارات التي احتضنتها الثورة كالتغيير والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

وينطلق الحزب من عدة مواقف رئيسية تعكس مطالب جماهير ثورة ٢٥ يناير :(http://egyleftparty.org/?page_id=1485)

- الإصرار على تحقيق كافة المطالب الخاصة بالديمقراطية والإصلاح السياسي دون انتقاص.
- ربط التغيير السياسي بالتغيير الاجتماعي في إطار وحدة وتكامل حقوق الإنسان، وإعادة توجيه الاقتصاد ووضع خطط التنمية لصالح الجماهير الفقيرة في مصر من العمال والفلاحين والموظفين والمهمشين وصغار التجار والحرفيين.
- التصدي لكل صور التبعية للصهيونية والحكومات الاستعمارية، ودعم نضال الشعوب العربية وكل شعوب العالم من أجل الديمقراطية والتحرر.

- النضال من أجل دولة مدنية لا دينية ولا عسكرية، والتصدي لجميع صور التمييز على أساس الدين أو الجنس أو اللون أو العقيدة السياسية أو الانتماء الطبقي، والنضال من أجل حرية الفكر والتعبير والإبداع والبحث العلمي.

أما توجهات الحزب التعليمية فتتمثل في النقاط التالية:

- توفير التعليم المجاني الشامل من الابتدائي حتى الجامعي.
- توحيد النظام التعليمي في المرحلة الأساسية.
- تحويل التعليم الجامعي الخاص إلى تعليم أهلي غير هادف للربح.
- التوسع في التعليم الفني ورفع جودته وربطه بالمصانع بهدف تكوين كوادر فنية مدربة.

٥- حزب الجبهة الديمقراطية.

وهو حزب ذو اتجاه ليبرالي، حصل على ترخيص من لجنة شؤون الأحزاب عام ٢٠٠٧، وقدم الحزب رؤيته حول الوضع الحالي للتعليم في مصر، موضحاً تصاعد حدة عدم الرضا عن نظمه وآلياته ومخرجاته على كافة المستويات، بعد أن شاعت به العديد من الظواهر السلبية مثل الدروس الخصوصية والغش في الامتحانات وفقدان المواطنين الثقة في مؤسسات التعليم الرسمية، فضلاً عن افتقاد المؤسسات التعليمية لأي صلات ذات معنى مع المجتمع المحلى، وبذلك تصاعدت حدة الفجوة بين ما يقدمه النظام التعليمي من مناهج ومقررات وبين ما تحتاجه مؤسسات المجتمع ومتطلبات الاحتياجات المهنية المعاصرة، وغيرها من المظاهر غير الصحية التي أدت إلى تدنى مستوى جودة المنظومة الوطنية للتعليم هو أحد أبرز ملامح الهم الوطني العام.

وتتبلور مبادئ حزب الجبهة الديمقراطية لتطوير التعليم على أساس ضرورة التعامل مع المنظومة التعليمية بكامل عناصرها وذلك بهدف تحقيق التكامل والترابط بين عناصر المنظومة، ومن ثم توظيف الموارد المتاحة بأفضل أسلوب لتحقيق المتطلبات التالية :(http://www.democraticfront.org)

- الأخذ بمفهوم "التعلم مدى الحياة"، ومن ثم ضرورة تمكين وسائل وفرص التعليم المستمر والمتجدد وعدم الانحصار في سنوات الدراسة النظامية.
- مواكبة نظم وآليات ومناهج التعليم والتعلم للتطورات العلمية والمعرفية وضمان التواصل بين خريجي المنظومة التعليمية ومصادر المعرفة المتجددة.
- حفز عناصر المنظومة التعليمية للمشاركة في حركة التطوير المعرفي والإضافة إلى الرصيد الإنساني المتجدد من العلوم والمعارف.
- دعم قدرات التعلم الذاتي والإسهام في بناء المهارات الفكرية للإنسان من حيث القدرة على النقد، والإبداع وتحليل المشكلات ومهارات التفكير الخلاق.
- الربط بين تكوين المعرفة النظرية والمعرفة التطبيقية حتى يستطيع المتعلم استثمار معارفه في حل المشكلات وأداء متطلبات الأعمال التي يعهد بها إليه.
- توافق ما يقدمه النظام التعليمي من خدمات تعليمية وتربوية مع مطالب ورغبات واحتياجات المستفيدين من تلك الخدمات.
- مشاركة أصحاب المصلحة في المنظومة التعليمية وتوجيه فعالياتها وتصحيح مسارها بمشاركتهم في تقييم مستوى جودة وكفاءة المنظومة التعليمية.

وفي ضوء هذه المبادئ، يرى حزب الجبهة الديمقراطية أن عدداً من القضايا المتعلقة بالعملية التعليمية يطرحها الحزب، وينبغي أن تكون محلا لحوار مجتمعي جاد منها ما يلي:

- أهداف التعليم تتمثل في أربعة أهداف كبرى وهي: الإعداد للثقافة، والإيمان بالعلم والمنهج العلمي، والإعداد للمواطنة، والإعداد لمهنة من المهن.
- تطوير المناهج، وإضفاء درجة من الحيوية والتجدد إليها واجباً أساسياً ، واعتبار النشاط الطلابي البحثي المصاحب لتلك المناهج جزءً لا يتجزأ منها وواجباً ضرورياً لتطوير التعليم.

- تطبيق نظام الكادر الخاص على المعلمين وجميع العاملين بالتعليم واجباً يفرضه تطوير التعليم، الذي يعتمد على المعلم بشكل أساسي.
- زيادة ما هو مرصود للتعليم من الميزانية الحكومية.
- تطبيق سياسات لامركزية رشيدة، والاهتمام بأن يلعب المجتمع المدني دوراً كبيراً في تطوير التعليم.
- توفير المعلم المؤهل باعتباره عنصراً أساسياً في عملية التعليم.
- ضرورة توحيد المنهج العام للتعليم الأساسي سواء في المدارس العامة أو الخاصة المدنية أو الدينية، لتفادى الازدواجية في التعليم في هذه المرحلة الحرجة.
- أن تؤهل نهاية مرحلة التعليم الأساسي للالتحاق بسوق العمل في كثير من المجالات.
- أن الجامعة ليست مدرسة لتخريج الفنيين والمهنيين، وإنما هي مكان لإحياء الروح العلمية والبحث العلمي.
- أن يقتصر التعليم المجاني على التعليم الأساسي وتخصص له قدراً كافياً من الموارد المالية، ثم يمكن بعد ذلك تخصيص القدر الباقي من الموارد المالية المتاحة لتمكين الطلبة القادرين ذهنياً من مواصلة التعليم والاستمرار في المراحل التالية بحسب ما يسمح به نبوغهم.
- إنشاء جامعة للتكنولوجيا بمساهمات مؤسسات المجتمع المدني والأفراد، مع استقلالها في إدارة شئونها .

٦- حزب الجيل الديمقراطي

نشأ حزب الجيل الديمقراطي بعد ثورة ٢٥ يناير، مؤكداً على أن مرجعيته ليست سياسية فقط بل وفكرية أيضاً. ويقوم الحزب على مجموعة من المبادئ الأساسية أولها تتمثل في الإيمان بالله، والذي يترجم في الإيمان بالتعددية القائمة على اختلاف البشر في العقائد والأفكار والرؤى السياسية، وهذا الاختلاف هو

القادر على تنويع المساهمات وتعميق الاتفاق للسير نحو تحقيق مصلحة الوطن والمجتمع، كما أن الإيمان بالله يترجم في الإيمان بقدرة الشعب المصري في الاعتماد على نفسه بعد التوكل على الله في تحقيق النهضة والتنمية الاقتصادية والعمرانية.

كما يؤمن الحزب بأن الوحدة الوطنية عميقة الجذور في قلب وعقل المصري، وهي القادرة على درء الفتن والقضاء على المؤامرات الخارجية، وتحقيق التنمية والتقدم، فالوحدة الوطنية بالنسبة للحزب مبدأ وفكرة ورؤية.

ويؤكد حزب الجيل الديمقراطي على أن الديمقراطية ضرورة لاستقرار المجتمع وتطوره ونهضته، وأنها الطريق لمواجهة المؤامرات الخارجية، لذا فهو يحرص على دعم الديمقراطية القائمة على التعددية.

كما يؤمن الحزب بأنه لا تقدم ولا استقرار دون فتح كل الأبواب أمام الأجيال الجديدة والمعطلة طاقاتها عن العمل، وبضرورة ربط كل خطوط التنمية بتطلعات ومطالب واحتياجات هذه الأجيال. (http://hzpelgeel.com/teacher.html)

وتظهر نظرة الحزب وتوجهاته لإصلاح التعليم في بعدين أساسيين:

الأول: خطوات عاجلة لإصلاح العملية التعليمية بسياسات وقرارات سريعة الأثر،

والثاني: إستراتيجية بعيدة المدى على مدار عشر سنوات لإنشاء قاعدة حقيقة وصلبة للتعليم .

أما الحلول العاجلة لإصلاح العملية التعليمية فتتمثل فيما يلي:-

- رفع ميزانية التعليم لتوجيهها لإصلاح مسار العملية التعليمية.
- التوسع في عدد المدارس، وذلك بتقسيم اليوم الدراسي إلى يومين في نفس المبنى المدرسي بإدارتين منفصلتين، مما يؤدي إلى خفض كثافة الفصل الدراسي، وتوفير المناخ الملائم للمعلم لممارسة دوره، ومساعدة الطالب للحصول على خدمة تعليمية أفضل، وتتمكن المدرسة من توفير

الأنشطة المختلفة للطلاب، وتوفير مليون فرصه عمل جديدة من خلال مضاعفة أعداد المعلمين مضاعفة المدارس.

- يرى الحزب أن المعلم هو القوة الدافعة للعملية التعليمية وأكثر العناصر الفاعلة في تحسين نواتج العملية التعليمية، ولذا فهو يطالب بتحسين الأوضاع الراهنة للمعلم وإعادة هيبته.
- ضرورة تحسين المناهج الدراسية بما يتناسب وأساليب التعليم الحديثة، التي تعتمد على الفهم وتعمق الجانب العملي على حساب الجانب النظري.
- ضرورة توسيع مساحة الأنشطة المدرسية داخل الحرم المدرسي بالشكل الذي يعمل على تفريغ طاقات الطلاب بالشكل الذي يحفز ملكاتهم ومواهبهم في كافة الأنشطة.

٧- حزب الحرية والعدالة.

تم تأسيس حزب الحرية و العدالة في الخامس من يونيو عام ٢٠١١ بعد شهور قليلة من سقوط النظام السابق بعد ثورة ٢٥ يناير، وهو حزب مدني ذو مرجعية إسلامية، وينطلق الحزب بأنه لكل المصريين على اختلاف عقائدهم وأجناسهم ومراكزهم الاجتماعية دون تمييز، ويأتي برنامج الحزب ليطرح رؤيته للتعامل مع المرحلة القادمة، وهي لاشك مرحلة غاية في الدقة لكونها مرحلة تأسيسية لما يمكن أن يطلق عليها "الجمهورية الثانية " والتي يسعى المصريون أن تحقق أهدافها وتصل إلى مبتغاها في بناء دولة حرة قوية متقدمة مستقرة ورائدة، ويؤكد الحزب على أن إصلاح ما أفسده الطغاة والنهوض بالوطن مهمة جسيمة لا يقوى عليها فصيل وحده أو حزب بمفرده.

ويسعى الحزب لحمل هموم الشعب المصري ومطالبه وتطلعاته، والعمل على حشد ومشاركة كل طاقات وإبداعات المخلصين الأقوياء الأمناء من أبناء الأمة لتحقيق الأهداف التالية: (http://www.hurryh.com)

- بناء نظام سياسي ديمقراطي قوي يضمن الحقوق ويحمي الحريات ويحقق الشورى ويبني دولة المؤسسات التي تعتبر سيادة القانون عنوان الحياة الإنسانية المتحضرة الرشيدة.
- تحقيق عدالة اجتماعية تحفظ الكرامة وتؤدي الحقوق وتؤمن الحياة الكريمة للمواطن أياً كان مستواه وأياً كانت طبقته وأياً كان انتماؤه.
- التأسيس لتنمية حقيقية متكاملة تتقدم بمصرنا الحبيبة بشرياً واقتصادياً وإنتاجياً وعمرانياً.
- استعادة الريادة التي فقدتها مصر في ظل النظام البائد عربياً وأفريقياً وإسلامياً ودولياً، علمياً وثقافياً وإعلامياً.

ومن هنا جاء برنامج الحزب مرتكزاً على أربعة مبادئ أساسية هي من أعظم مبادئ ومقاصد الشريعة وهى: الحرية والعدالة والتنمية والريادة، فبالحريات تقوم العدالة، وبالعدالة تكون التنمية الحقيقية ، ومن هنا تنطلق مصر إلى الريادة والقيادة اللائقة بها وبتاريخها . ويمكن إيجاز رؤية حزب الحرية والعدالة لبعض قضايا التعليم متمثلة في النقاط التالية:

أ. التعليم الأساسي والثانوي :

- الاهتمام بأبعاد شخصية المتعلم على نحو متكامل ومتوازن .
- مضاعفة ميزانية التعليم بشكل تدريجي لتصل إلى المعدلات العالمية.
- زيادة نسبة استيعاب أطفال مرحلة الروضة.
- زيادة عدد الفصول بإنشاء ٤٠٠٠٠ فصلٍ كمرحلة أولى في خلال خمسة سنوات.
- إعادة الثقة في المؤسسات التعليمية مما يقلص من حجم مشكلة الدروس الخصوصية.
- حل مشكلة الأمية بتوفير الإمكانات المادية والبشرية، والتعاون مع كليات التربية ومنظمات المجتمع المدني المتطوعة لذلك.

ب. التعليم العالي الجامعي :

- وضع تشريعات وآليات واضحة التنفيذ للاستقلال الفعلي للجامعات المصرية على أن تكون القيادات الجامعية بالانتخاب الحر المباشر.
- التوسع الأفقي في إنشاء الجامعات الحكومية والأهلية لتصبح النسبة جامعة لكل ٢-٣ مليون من السكان، وربط عددها والملتحقين بها ومناهجها ومؤسساتها باحتياجات سوق العمل.
- وضع كادر مالي جديد لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات يتناسب ومكانتهم الاجتماعية والعلمية.
- دعم البنية التحتية للجامعة من معامل علمية ومختبرات ومكتبات وأنشطة طلابية.

٨- حزب العدل.

يقوم حزب العدل الذي أُسس عقب ثورة ٢٥ يناير على يد مجموعة من شباب الثورة على أساس **أن** مصر دولة مدنية، عادلة، حرة، حديثة، ناهضة بأبنائها، مشاركة ومضيفة للحضارة الإنسانية. ويهدف الحزب لتحقيق مجموعة من الأهداف منها ما يلي:(**http://eladl.org/default.aspx**)

- تحقيق مكتسبات الثورة والحفاظ عليها.
- بناء الإنسان المصري.
- تعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية وترسيخ المواطنة لدى المصريين.
- تحقيق نهضة علمية شاملة .
- تنمية اقتصادية مستدامة تحقق الرفاهية لكل المصريين.
- أن تضيف مصر للحضارة والتراث الإنساني.

أما بالنسبة لقطاع التعليم فتتضح رؤية الحزب بأن التعليم حق كل مصري في تعليم مجاني عالي الجودة يساهم في بناء كوادر لنهضة الوطن و

يمكنه من إيجاد عمل عادل ولائق يوفر حياة كريمة له ولأسرته. **ويمكن إيجاز توجهات حزب العدل التعليمية في النقاط التالية:**

- بناء الإنسان نفسياً وذهنيا وجمانياً وسلوكياً ومهنياً بحيث يكون عضواً إيجابياً ومنتجاً.
- التعليم والتدريب المتطور والعالي الجودة حق أساسي مكفول لجميع المواطنين في جميع أنحاء الجمهورية.
- النشاط التدريبي جزء أصيل من التعليم الأساسي والفني والعالي تكفله قوانين الدولة.
- اللغة العربية والهوية المصرية مكون أساسي في التعليم.
- إعلاء القيم الإنسانية وتفعيل الفكر الجمعي والعمل الجماعي وتيسير المبادرات أساس النهضة.
- السياسية التعليمية يتم تقييمها وفقاً لأحدث الأساليب العلمية وبصورة دورية ونتائجها يتم تفعيلها.
- المعلم متميز مهنياً وأخلاقياً ونفسياً يجيد القيادة التربوية والتخطيط والتفكير والتقييم وهو عنصر فعال في التطوير، ويجب رفع دخول المدرسين وأعضاء هيئة التدريس وتطوير مستواهم ومحاسبتهم على مستوي أداء الطلاب.
- التكنولوجيا الحديثة وتكنولوجيا الاتصالات والإعلام هي جزء من العملية التعليمية كغاية وكوسيلة لتطوير المنظومة التعليمية.
- محتوى المناهج يرتبط باحتياجات الواقع المحلي والإقليمي والعالمي يخضع دورياً للتقييم والتطوير، وأن يؤسس التعليم وفق المعايير الدولية، وأن يكون نابعاً من قيم المجتمع الدينية والثقافية و التاريخية و مشبع بقيم الاستدامة.
- اعتماد الإدارة على المعلوماتية والقيادة المسئولة والمحاسبة في إطار اللامركزية.

- المتعلم هو محور العملية التعليمية، هو متلقي الخدمة وهو المنتج الذي يتم تطوير المنظومة بأكملها لإعداده علمياً ونفسياً وذهنياً وجسمانيا.
- الرياضة والإبداع الفني والرياضي جزء أصيل من العملية التربوية.
- رفع نسبة الإنفاق على التعليم من موازنة الدولة تدريجياً.
- إرساء مبدأ اللامركزية في المدارس و تمكين المجتمع المدني من زيادة موازنة المدارس واتخاذ القرارات.
- وضع خطة قومية لمحو الأمية بحلول ٢٠٢٠,

٩- حزب المحافظين

يسعى حزب المحافظين الذي تأسس بعد ثورة ٢٥يناير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها ما يلي:

(http://www.almohafezeen.com/pageView.aspx?pageid=6)

١. التأكيد على استمرارية الإصلاح السياسي والثقافي في مختلف الجوانب، وإعلاء قيم الشفافية والمحاسبة والمسئولية، وتحقيق دولة المؤسسات على أرض الواقع، وتأكيد قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

٢تقوية الأسرة المصرية اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً والنهوض بمستوى الطبقات الوسطى والدنيا في المجتمع المصري وتحقيق الحياة الكريمة من خلال دولة القيم والمواطنة.

٣. النهوض بجودة الخدمات وخاصة التعليم والبحث العلمي والصحة واعتبارها جزء لا يتجزأ من أمن مصر القومي.

٤. بناء اقتصاد مصري قوى يقوم على الحرية ينافس اقتصاديات العالم.

٥. تحقيق جودة الحياة المصرية (الصحية، العمرانية، البيئية، الاقتصادية، التعليمية، التربوية، الثقافية،العقائدية، السياسية).

٦. الحفاظ على الهوية والتقاليد ومنظومة القيم وعلى الأخص قيمة الإخلاص والصدق والمواطنة التي تعد من أهم الأسس بالنسبة للفرد والمجتمع والدولة.

٧.إعادة فاعلية المعرفة بمعناها الثقافي الواسع بعد أن تآكلت الطبقة الوسطى التي كانت المنبع الأساسي لإفراز العلماء وقيادات مصر الفكرية والسياسية والاقتصادية.

ومن هنا تتضح رؤية الحزب تجاه قضايا التعليم وإصلاحه والتي يتمثل بعضها فيما يلي:

- يدرك الحزب بأنه لا طائل من الحديث عن الإصلاح في أي مجال إذا كانت أزمة الأمية مازالت قائمة في مصر، ويؤكد الحزب أن الاستثمار في محو الأمية وخاصة محو أمية البنات يحقق أعلى عائد اقتصادي واجتماعي ممكن لأي استثمار حكومي أن يحققه. فمحو الأمية هو الأساس للتمتع بالحرية السياسية، فنجاح الإصلاح السياسي يحتاج إلى حد أدنى من التعليم، فمن خلاله يعرف المواطن حقوقه المدنية والسياسية.
- يؤكد الحزب على مبدأ ترشيد مجانية التعليم لأن إطلاق هذا المبدأ دون قيود صاحبته تغيرات اجتماعية هائلة.
- يؤكد الحزب على شعار التعليم من أجل السوق، والذي لا يقتصر فقط على إصلاح مسار التعليم الفني، ولكن إصلاح مسار الجامعة أيضاً.

١٠- الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي.

تم تأسيس الحزب المصري الديمقراطي عام ٢٠١١ بعد ثورة ٢٥ يناير، ويؤمن الحزب بأن التعليم هو رهان مصر الأساسي لدخول مجتمع المعرفة وتحقيق التقدم والتنمية وإقامة مجتمع ديمقراطي، وعلى هذا يرى الحزب ضرورة إعادة بناء المنظومة التعليمية بشقيها الجامعي وما قبل الجامعي على أساس الإنتاج المعرفي ونشر التعليم في المجتمع بحيث يلبي احتياجاته ويواجه التحديات الحالية والمستقبلية، ويتطلب هذا في المقام الأول إتاحة كافة الفرص التعليمية لجميع أبناء الشعب بدرجة عالية من الجودة، وبما يتفق مع المعايير المتفق عليها

دولياً . **ويمكن إيجاز سياسات الحزب التعليمية في النقاط التالية:** (http://www.egysdp.com)

- زيادة الموازنات الحكومية المخصصة للتعليم الأساسي والجامعي والفني مع إعادة توزيعها وترشيدها بما يحقق الاستخدام الأمثل.
- تطوير التعليم الفني وتنويع برامجه بما يواكب التطور التكنولوجي ويلبي احتياجات سوق العمل، مع إزالة الصورة الدونية للتعليم الفني.
- تشجيع القطاع الخاص والأهلي غير الهادف للربح على العمل في مجال التعليم على ألا يكون على أساس ديني أو طائفي ومع رقابة سليمة وشاملة من الدولة على المحتوى والظروف والاقتصاديات المرتبطة بالتعليم.
- زيادة عدد المدارس وتحسين البنية التحتية للمتاح منها على نحو يجعلها قادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب وتخفيض كثافة الفصول مع توفير بيئة لممارسة الأنشطة التعليمية والطلابية المختلفة.
- تفعيل قانون التعليم الإلزامي للفتيات والفتيان عن طريق الدعم الاقتصادي للأسر أو الإعفاء من المصروفات.
- محو الأمية ووضع مشاريع جادة لمحو الأمية خاصة بين النساء.
- دعم الحريات الأكاديمية داخل الجامعات بما يضمن زيادة إسهامها في إنتاج المعرفة وذلك من خلال تطوير هياكلها الأكاديمية والإدارية وزيادة موازناتها وتحريرها من البيروقراطية الحكومية لتتسق مع أغراض الجامعة ووظائفها.
- إعادة صياغة لائحة طلابية تدعم حرية الطلاب في تكوين الاتحادات الطلابية المستقلة والمعبرة عنهم وتدعم حريتهم في ممارسة الأنشطة الثقافية والاجتماعية والسياسية.
- تنويع مصادر تمويل التعليم من خلال الربط بين مؤسسات الخدمات والإنتاج والمؤسسات التعليمية، كذلك توفير القروض التعليمية للطلاب .

- العمل على إتاحة تعليم ما قبل المدرسة لكل طفل مصري، وذلك عن طريق العمل مع القطاع الأهلي على زيادة عدد رياض الأطفال والحضانات مما يتيح الفرصة لتعليم أفضل

١١- حزب المصريين الأحرار.

وهو حزب ذو مرجعية ليبرالية، أسس بعد سقوط النظام السابق في ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١، ويؤمن الحزب بمدنية الدولة المصرية والمساواة بين جميع المواطنين وعدم التفرقة بينهم على أساس الدين أو الجنس، كما يؤمن الحزب بالاقتصاد الحر مع مراعاة العدالة الاجتماعية.

وتتلخص أهداف حزب المصريين الأحرار في النقاط التالية:

- النهوض بمصر والعمل على جعلها وطن يتساوى فيه جميع المواطنين في الحقوق والواجبات دون أي شكل من أشكال التمييز بينهم سواء على أساس ديني أو نوعي أو طبقي أو عرقي، تتقارب فيه الآمال المستقبلية وتعلو فيه قيم.
- النهوض بمصر اقتصادياً واجتماعياً وعلمياً والارتقاء بمستوى التعليم بكافة مراحله لتكون مصر على قدم المساواة مع الدول المتقدمة في كافة المجالات، والعمل على تحقيق الرخاء للشعب في ظل نظام اقتصادي مبني على الاقتصاد الحر والعدالة الاجتماعية.
- الحفاظ على كرامة وحقوق المواطن المصري سواء داخل مصر أو خارجها.

ومن هنا جاءت رؤية حزب المصريين الأحرار لبعض قضايا التعليم متمثلة في النقاط التالية: (http://www.almasreyeenalahrrar.org)

- إن دولة مثل مصر تتمتع بذلك الثراء الحضاري والثقافي، لا يمكن أن يتدنى بها مستوى التعليم إلى المدى الذي وصل إليه، لذا يرى الحزب أن التعليم من أهم أولويات السياسة المصرية في المرحلة القادمة حتى يتواكب مع المستوى

الحضاري والثقافي لهذا البلد. إن الشعوب ذات التعليم الرفيع هي وحدها القادرة على صنع المستقبل المشرق لأبنائها.

- أن النظام التعليمي برمته بحاجة إلى مراجعة تضمن اتساقه من ناحية مع التطورات العالمية في هذا المجال، والاحتياجات الفعلية للمجتمع المصري.
- إعادة الربط بين التعليم والتربية بحيث نعيد للعملية التعليمية البعد التربوي والأخلاقي.
- مضاعفة ما ترصده الدولة من الموازنة العامة للتعليم في فترة لا تزيد عن خمس سنوات بهدف زيادة أعداد المدارس وتطوير العملية التعليمية.
- الارتقاء بجودة التعليم الأساسي واعتبار جودة التعليم حقاً ملزماً لجميع أبناء وبنات مصر.
- دعم التعليم من خلال تطبيق نظام المنح الدراسية لغير القادرين والمتفوقين خلال مراحل التعليم الإلزامي، مع قصر الدعم في التعليم الجامعي على المتفوقين وإعطاء الأولوية لغير القادرين منهم.
- توحيد المنهج العام للتعليم الأساسي من حيث المبادئ والنتيجة المطلوبة سواء في المدارس العامة أو الخاصة المدنية أو الدينية لتفادي ازدواجية التعليم في هذه المرحلة السنية الحرجة مع السماح بإضافة برامج إضافية تكون اختيارية للتلاميذ والتلميذات.
- الانتقال من مفهوم التعليم والذي يعتمد على تلقي جرعات من المعلومات المكثفة من المعلم إلى مفهوم التعلم الذي يعتمد على تنمية قدرات التلاميذ والتلميذات في الحصول على المعرفة واكتساب المهارات.
- تطبيق أسس تعليم متنوعة تتناسب مع إمكانيات وقدرات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة مع ضرورة إدماجهم في التيار التعليمي العام.
- إحياء النشاط الرياضي بالمدارس لتوسيع قاعدة ممارسة الرياضة لطلبة المدارس.

- الاهتمام بالأنشطة الثقافية والفنية وتوفير الإمكانيات بالشكل الذي يساهم في إثراء مستقبل الحركة الثقافية في مصر.
- إنشاء هيئات مهنية عامة ومجالس أمناء من المجتمع المدني للإشراف على إدارة وتطوير وتحديث المدارس والنهوض بمستوى الإدارة والانضباط والنظافة العامة داخل المدارس.
- إعداد برامج تدريبية للمعلمين والمعلمات بهدف التكيف مع أدوارهم الجديدة في العملية التعليمية، وإنشاء كوادر خاصة للأجور والحوافز تهدف إلى رفع مستوى دخل المعلمين والمعلمات لضمان جودة التعليم وإنهاء ظاهرة الدروس الخصوصية الإجبارية.
- تأهيل نهاية المرحلة الإعدادية للالتحاق لسوق العمل في كثير من المجالات مثل السياحة والفندقة، وأعمال الأمن والحراسات، والأعمال الكتابية والسكرتارية.
- تنمية ثقافة الحوار الديمقراطي من خلال إحياء اتحادات الطلبة على مستوى المدارس والمناطق التعليمية.
- تغيير نظام امتحانات الثانوية العامة.

١٢- حزب النور.

حزب النور هو أحد الأحزاب التي تأسست في أعقاب ثورة ٢٥ يناير، ويدعو الحزب لتطبيق الشريعة الإسلامية وتعزيز هوية مصر الإسلامية مع مراعاة حق الأقباط في الاحتكام لأحكام دينهم في الأحوال الشخصية.

أما البرنامج التعليمي للحزب انطلق من الشعار"التعليم حلم مصر في تصدر المستقبل" وحدد مجموعة من المنطلقات الأساسية في هذا الجانب والتي تتضح بعضها في النقاط التالية:(**http://www.alnourparty.org**)

- إصلاح التعليم هو أساس التغيير المنشود وأمل النهضة المنتظرة في مصر وأنه يرتبط ارتباطًا شديدًا بحلم الأمة في النهوض من حالة الثبات التي

تعيشها، بل وتصدر الحضارة العالمية ورغبتها في التطور والمنافسة والسيادة والبقاء.

- المحنة التي تعيشها مصر ناتجة في قسم كبير منها عن انهيار نظمها التعليمية والتربوية والأخلاقية.
- التعليم وسيلة للارتقاء بالأخلاق والقيم الفاضلة وتزكية النفس ولا يصح فصل العلم عن الدين، بل اعتباره وسيلة من وسائل التقرب إلى الله.

وأرجع هذا البرنامج تدهور العملية التعليمية إلى مجموعة من الأسباب والتي تشكل أولويات الحزب في قطاع التعليم في الفترة القادمة ومنها ما يلي:

- تحول العملية التعليمية في مصر إلى آلية يتم من خلالها التعامل مع الطلاب وكأنهم شاحنات يتم تحميلها طوال العام بالمعلومات التي يتم التخلص منها على أوراق الإجابات نهاية العام.
- شيخوخة العملية التعليمية خلال الخمسين عاماً الأخيرة ما بين مناهج بالية وفكر عتيق لا يرقى لتطلع الأمة، ولا يصلح لمواكبة العصر فضلاً عن سبقه.
- وجود مسافة بعيدة بين كمية وكيفية البنية التعليمية والتجهيزات العملية والتكنولوجية للزيادة المضطردة في أعداد المتدفقين طلّبا للعلم والمعرفة، والراغبين في دخول سوق العمل.
- الفساد المستشري في كل مناحي الحياة خلال الحقبة الأخيرة، وتأثير الواسطة في العملية التعليمية سواء فيما يتعلق بالطالب أو المعلم.
- انتشار الدروس الخصوصية مما أهدر دخل الأسرة المصرية وأضاع أوقاتها، وأدى إلى الأوضاع البائسة للمعلم.

أما رؤية الحزب للتعامل مع هذه القضايا التعليمية ومواجهتها فتتمثل في مجموعة من الأساليب مثل ما يلي:

- زيادة ميزانية التعليم في مصر والتوسع الأفقي في بناء المدن الجديدة لزيادة عدد المدارس في معظم أرجاء مصر.
- تشجيع رجال الأعمال لبناء مدارس على نفقتهم الخاصة ومن الممكن استرداد قيمة ما تم إنفاقه من الدولة على شكل أقساط.
- تطوير الكتاب المدرسي شكلاً ومضموناً، ليتفوق على الكتب الخارجية ومذكرات المدرس الخصوصي.
- العمل على سن قانون بمعاقبة من يثبت أنه أجبر التلاميذ على الدروس الخصوصية أو المجموعات المدرسية.
- العمل على رفع كفاءة المعلم من خلال إقامة الدورات التدريبية، وإعادة هيبته المفقودة.
- إعادة ضبط نظام الأجور والرواتب الخاص بالمعلمين، بما يتناسب مع نبل رسالتهم وسمو وظيفتهم، وبما يغنيهم عن اللجوء للدروس الخصوصية.
- إدخال مناهج ممارسة الحريات العامة ومعرفة الحقوق الخاصة بجانب الواجبات المجتمعية للفرد ضمن مناهج التدريس.
- وضع المناهج بطريقة تساعد الطالب على صقل مواهبه، وإخراجها بصورة نافعة، والاهتمام بالمواد التي يحتاجها سوق العمل، من مواد علمية وعملية مختلفة، والبعد عن الحشو والمعلومات غير المواكبة للعصر، وتعديل المناهج بما يدعم ويلاءم أخلاق وفطرة وقيم المجتمع المصري العظيمة والحميدة.
- ضرورة الاهتمام بتنقيح وتطوير كتب الدين الإسلامي لتعليم النشء صحيح الإسلام وتخريج دارس يطور الدنيا ويعمل بهدي الأنبياء.
- الارتقاء بدور الفتاة في المجتمع من خلال برامج دراسية إضافية متميزة تتناسب مع دورها وطبيعتها وواجبها الذي كلفها الله به واعتبار الطبيعة الخاصة للمرأة عند وضع المناهج وطرق التدريس واعتبار أنه ليس كل ما يصلح للرجل يصلح للمرأة.

- حق الطلاب المشروع في المشاركة الفعالة لإدارة شئون التعليم والأخذ بآرائهم واندماج الطلاب في المجال العام والسياسي باعتباره المكان الطبيعي لإعداد بذور وكوادر العمل المجتمعي.
- إعادة النظر في طرق تقييم الطلاب والاستفادة من النظم العالمية وتجارب الدول الأخرى.
- تفعيل الأنشطة الطلابية في المدارس والجامعات ودعمها واعتبارها جزءاً أصيلاً في تكوين الشخصية المتكاملة للطالب، وتقرير حق الطلاب الأصيل في الترشح والاختيار الحر لممثليهم في اتحادات الطلاب.
- منع وتجريم التعدي على المساحات المخصصة للأنشطة الرياضية والمجتمعية داخل المدارس تحت زعم زيادة عدد الفصول الدراسية.

١٣- حزب الوسط الجديد.

يؤمن حزب الوسط ذو المرجعية الإسلامية، بوسطية الإسلام والدولة المدنية وبمبدأ المواطنة وعدم التمييز بين المصريين على أساس الدين أو الجنس أو اللون أو العرق، كما يؤمن بالحريات العامة و التداول السلمي للسلطة. وهو من الأحزاب التي كانت تسعى منذ سنوات عديدة لإشهاره، ولم تنجح إلا بحكم قضائي بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. **ويؤكد الحزب التزامه بمجموعة من المبادئ والأسس التي يؤمن بأنها السبيل نحو النهضة المنشودة ومنها ما يلي:(http://www.alwasatparty.com)**

- المواطنة أساس العلاقة بين أفراد الشعب المصري، فلا يجوز التمييز بينهم بسبب الدين أو الجنس أو اللون أو العرق أو المكانة أو الثروة في جميع الحقوق والالتزامات.
- المساواة الكاملة بين المرأة والرجل في الأهلية السياسية، والقانونية؛ فالمعيار الوحيد لتولي المناصب والولايات العامة هو الكفاءة والأهلية والقدرة على القيام بمسؤوليات المنصب.

- تأكيد حرية الاعتقاد الديني ، وحماية الحق في إقامة الشعائر الدينية بحرية للجميع.
- احترام الكرامة الإنسانية وجميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي نصت عليها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية .
- تأكيد حرية الرأي والتعبير عنه والدعوة إليه.
- تفعيل مؤسسات الأمة من اتحادات ونقابات وجمعيات ونوادٍ وغيرها، بما يعيد التوازن إلى علاقة الدولة بالمجتمع المدني .

ومن هنا انطلقت رؤية حزب الوسط لبعض قضايا التعليم متمثلة في النقاط التالية:

- يؤمن الحزب بأن التعليم هو عصب النهضة وماء حياتها. وأن المحنة التي تعيشها مصر ناتجة في قسم كبير منها عن انهيار نظمها التعليمية والتربوية وما ترتب على ذلك من تراجع مذهل في مستوى المعرفة والكفاءة لدى القطاعات الأوسع من المجتمع. ويستحيل تحقيق النهضة دون خروج التعليم من محنته ومن ثم تظهر الحاجة إلى مراجعة شاملة لتوجهاته وإصلاح جذري لكافة مكوناته.
- الإيمان العميق بأن التعليم حق لكل مواطن على أرض مصر وهو هدف في حد ذاته وليس فقط مجرد وسيلة للتوظيف أو الترقي الاجتماعي أو الوفاء باحتياجات السوق.
- ضرورة حشد إمكانات الدولة بكل وزاراتها وهيئاتها وطاقات المجتمع لزيادة النسبة المخصصة للتعليم في الميزانية العامة للدولة زيادة معتبرة لتغطية كل البنود التي يحتاجها تطوير التعليم.
- أن تحتل مجموعة من القيم أهمية قصوى في العملية التعليمية المنشودة، مثل قيم الانتماء، والجمال، والعلم والعمل الجاد، والمصلحة العامة، والمواطنة. فتلك القيم لابد من إعادة الاعتبار لها عبر العملية التعليمية بكل مراحلها وهو

ما لا يمكن حدوثه فقط من خلال المناهج الدراسية فقط، وإنما من خلال إعادة الاعتبار للنشاط المدرسي بكافة أنواعه، في إطار سياسة متكاملة للتربية المدنية.

- التأكيد على مجانية التعليم وإن كان قد صادفها مشكلات كبرى، إلا أن الحل يكون في معالجة تلك المشكلات لا إلغاء المجانية التي هي الأمل الوحيد لملايين الأسر المصرية.
- إعادة النظر لمناهج التعليم المصرية ليكون هدفها تعليم النشء كيفية تحديد ما يحتاجه من المعلومات ثم كيفية الحصول عليها وتدريبه على اختبار مصداقية المصادر، ثم كيفية فرز المعلومات وتصنيفها بشكل نقدي خلاق وبمنهج مقارن يسمح بالاستفادة منها ويضمن تحويل التعليم إلى عملية حياتية مستمرة لا تنتهي عند سور المدرسة والجامعة.
- مواجهة الدروس الخصوصية بمعالجة الأسباب المتعددة لنشأتها واستمرارها.
- يعد النشاط الطلابي هو أحد المفاتيح الرئيسة للوصول إلى النهضة التعليمية المنشودة، خاصة التي تدرب الطلاب على التعبير عن الرأي بشجاعة ووضوح وتلك التي تدربهم على المشاركة السياسية والعمل بروح الفريق.
- إعادة الاعتبار إلى مهنة التدريس. ففي كل الدول التي تبنت إصلاحاً تعليمياً ناجحاً تمت العناية الفائقة بالمدرس. بتحويل كليات التربية إلى كليات القمة في التنسيق للجامعات، فضلا عن رفع أجور المدرسين على نحو يجعل المهنة نفسها مجزية تحفز الأجيال الجديدة على الرغبة في ممارستها.
- ضرورة العناية بالتعليم الفني وإحداث بعض التوازن في الالتحاق بأنواعه المختلفة – التجاري والصناعي والزراعي.
- تحرير الجامعة من كل القيود المفروضة على حرية الفكر. ويتحتم تشجيع الطلاب على التفكير بحرية وممارسة حرية التعبير ليس فقط داخل قاعات الدرس وإنما في كل الأنشطة الجامعية على اختلافها.

- تبنى حملة قومية تستغرق فترة تتراوح بين ٥ وعشرة سنوات لمكافحة الأمية يتم فيها الاستعانة بخريجي الجامعات والمعاهد العليا الذين يبحثون عن عمل لمدة عام أو عامين للمشاركة في محو الأمية.

١٤- حزب الوفد الجديد.

حزب الوفد الجديد هو حزب ليبرالي ديمقراطي مصري، أسسه فؤاد سراج الدين عام ١٩٧٨ عقب السماح بتأسيس أحزاب سياسية في عهد الرئيس الراحل أنور السادات، ويعد حزب الوفد الجديد هو امتداد لحزب الوفد الذي أسسه الزعيم المصري سعد زغلول عام ١٩١٨ في بداية ما يسمى بالحقبة الليبرالية المصرية.

وتتمثل ثوابت الحزب في أن الإسلام دين الدولة ومبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ولأصحاب الديانات السماوية الأخرى حق الاحتكام إلى شرائعهم في أحوالهم الشخصية وشئونهم الدينية. وأن الوحدة الوطنية هي صمام أمن وسلامة واستقرار البلاد. والمواطنة هي أساس الحقوق والواجبات. كما يرفض الحزب العلمانية التي تفصل بين الدين والدولة ويرفض الدولة الثيوقراطية التي تسمح بسيطرة رجال الدين على الحكم، ويؤمن الحزب بالديمقراطية القائمة على أسس التعدد الحزبية والفكرية واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة، والعدالة الاجتماعية القائمة على حسن توزيع الدخل وتقريب الفوارق بين الطبقات.

وتتمثل أبرز توجهات الحزب في قطاع التعليم في النقاط التالية:(http://www.alwafd.org)

- تطوير التعليم وبرامجه بما يحقق التعليم الجيد الهادف.
- القضاء على الدروس الخصوصية.
- محو الأمية.
- تنميه مهارات المواطنين من أجل رفع قدرتهم المهنية، وتحسين فرصهم للحصول على عمل منتج .

١٥- حزب مصر الثورة

يرى حزب مصر الثورة أن توجهاته في إصلاح التعليم وتطويره يتمثل في الاهتمام بمجموعة من القضايا منها ما يلي: (http://www.masrelthawra.com/main)

- إعادة النظر في مناهج التعليم وجعلها ركيزة أساسية ترقى بالقيم وترسخ التقدم، وتأخذ بيد الفرد لبناء مجتمعه بحب.
- الاهتمام باللغة العربية كلغة أساسية حيث أهملتها نظم التعليم في مصر.
- الاهتمام بالمعلم وإعادة تثقيفه وتأهيله وتدريبه باعتباره الركيزة الأصلية للعملية التعليمية.
- الاهتمام بالتعليم الفني حيث ناله من التهميش والإهمال ما ناله في العهد السابق والاهتمام على وجه الخصوص بتكنولوجيا الصناعة ونشر الصناعات الوطنية وثقافتها.

يتضح من خلال عرض برامج هذه الأحزاب السياسية في مجال التعليم وقضاياه أن هناك اتفاق بين رؤى الأحزاب المصرية على أهمية ومكانة التعليم في المجتمع المصري، وضرورة أن يتبوأ التعليم أولويات اهتمام الدولة وأن تأتي قضية التعليم في مقدمة الإصلاحات المجتمعية.

كما تتفق هذه الأحزاب على اختلاف فلسفاتها وأيديولوجياتها على أن دولة مثل مصر تتمتع بذلك الثراء الحضاري والثقافي، لا يمكن أن يتدنى بها مستوى التعليم إلى المدى الذي وصل إليه في السنوات السابقة في عهد النظام السابق، وأن المحنة التي تعيشها مصر ناتجة في قسم كبير منها عن انهيار نظمها التعليمية والتربوية وما ترتب على ذلك من تراجع مذهل في مستوى المعرفة والكفاءة لدى القطاعات الأوسع من المجتمع.

لذلك تؤكد الأحزاب السياسية المصرية أن التعليم هو عصب النهضة وماء حياتها، وهو رهان مصر الأساسي لدخول مجتمع المعرفة وتحقيق التقدم والتنمية

وإقامة مجتمع ديمقراطي، الأمر الذي يجعل هناك اتفاق على أن التعليم من أهم أولويات السياسة المصرية في المرحلة القادمة.

ومن هنا كان إصلاح التعليم هو أساس التغيير المنشود وأمل النهضة المنتظرة في مصر، الأمر الذي يحتاج إلى إعادة نظر في السياسة التعليمية التي توجهه وتخطط له في هذه الفترة الهامة التي يمر بها المجتمع المصري.

١٦- حزب مصر الحرية.

يهدف حزب مصر الحرية الذي تم تأسيسه بعد ثورة ٢٥ يناير إلى الإسهام في بناء الدولة والمجتمع الديمقراطي في مصر وإعادة الاعتبار لكرامة المواطنين المصريين الإنسانية. وينطلق الحزب من الدفاع عن مبادئ مواطنة الحقوق المتساوية لكل المصريين دون تمييز.

ويتبنى حزب مصر الحرية مبدأ حرية النشاط الاقتصادي ويدعو لتطبيق نظام اقتصاد السوق الملتزم بتحقيق العدالة الاجتماعية والهادف لضمان حياة كريمة لكل المصريات والمصريين. والعمل على ضمان دور فعال للدولة ومؤسساتها في ضبط قواعد وآليات عمل اقتصاد السوق وتداعياته الاجتماعية من خلال تطبيق سياسات وإجراءات محددة وبناء شبكات فعالة للضمان الاجتماعي وتقديم خدمات تعليمية متطورة.

وتتبلور نظرة الحزب وتوجهاته التعليمية في النقاط التالية: (http://www.masralhureyya.org/about-party/program)

- تشجيع قطاع الأعمال والقطاع غير الربحي على تحمل مسئولياتهما الاجتماعية والإسهام في معالجة اختلالات اقتصاد السوق بجانب الدولة.
- أن يشمل التعليم الجميع و أن يكون بمثابة أداة لإدراك التمكين الاجتماعي والقدرة التنافسية.
- ينبغي أن يكون التعليم مواكباً لاحتياجات الشباب، ولا سيما الفقراء وأولئك الذين ينتمون للطبقات المهمشة.

- أن يهدف إلى غرس قيم المواطنة و يساعد على بناء المجتمع الديمقراطي.
- أن يكون التعليم بمثابة أداة لزيادة القدرة التنافسية، بتزويد الشباب بالمعرفة والمهارات اللازمة للمنافسة في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة.
- توفير الفرص التعليمية ذات الجودة الحقيقية لكل المواطنين من خلال مجانية التعليم الأساسي و إلزاميته وتقنين الدعم لغير القادرين في التعليم الجامعي.

وقد تختلف رؤى الأحزاب السياسية في بعض القضايا التعليمية، فنادت بعض الأحزاب بأهمية مجانية التعليم والتأكيد عليها والتوسع فيها لتشمل جميع الطلاب في كل المراحل التعليمية، وإصلاح المعوقات التي تواجهها، في حين رأت أحزاب أخرى بضرورة ترشيدها وتوجيهها لمن يستحق، بينما ذهب فريق آخر إلى ضرورة تطبيقها في مراحل التعليم قبل الجامعي بينما يتم ترشيدها لمن يستحق من أبناء الطبقات الفقيرة والمحتاجة في التعليم الجامعي، ويرجع ذلك إلى الاختلاف الأيديولوجي بين هذه الأحزاب والذي ينعكس بالضرورة على أفكارها ورؤاها خاصة في المجال التعليمي.

وإذا نادت الأحزاب بالتوسع في إنشاء المدارس والجامعات، فإنها اختلفت في الطريقة والأسلوب التي يتم بها هذا التوسع، فنادى بعضها بالسماح بإنشاء الجامعات الأهلية غير الهادفة للربح، في حين ينادي بعض آخر بتشجيع القطاع الخاص لبناء المدارس سواء لتدار بمعرفتهم، أو يهدونها للحكومة، أو استرداد قيمتها من الحكومة على هيئة أقساط.

كما تفردت بعض الأحزاب ببعض القضايا مثل قضية الاهتمام المتعلم كإنسان والاهتمام بالصحة النفسية والتوازن النفسي له، وقد يرجع ذلك إلى أن المتعلم هو الأولى بالاهتمام في الفترة القادمة، والمراد هو الاهتمام بأبعاد شخصيته بصورة متكاملة ومتوازنة.

كما نادت بعض الأحزاب بضرورة الاهتمام بدور الفتاة، والارتقاء بتعليمها، والتأكيد على محو الأمية خاصة بين النساء، وذلك لما لها من مكانة بارزة في

المجتمع المصري. وقد يرجع عدم توجيه كثير من الأحزاب لاهتمامهم بقضية تعليم المرأة على اعتبار أنها متضمنة في الاهتمام بالمتعلم بصفة عامة.

ومن القضايا الهامة والتي لم تلق اهتماماً واضحاً من قبل غالبية الأحزاب هي الاهتمام بالمعلوماتية في إدارة التعليم، وضرورة الاهتمام بتدريس اللغات الأجنبية حتى نلحق بقطار التقدم، بالإضافة على رعاية الموهوبين وتوجيه المشروعات العلمية لرعايتهم منذ الصغر، كي يفرز علماء في المستقبل في جميع المجالات. وإن كانت هذه القضايا تعد من القضايا الهامة إلا أنه قد يرجع عدم تضمين غالبية الأحزاب لها في برامجهم التعليمية إلى اعتبارها قضايا قد يمكن أن تدمج في ملفات أخرى مثل تطوير المناهج وربط التعليم باحتياجات المجتمع والاهتمام بالنشاط الطلابي، والتي يمكن أن تظهر في إجراءات وطريقة تنفيذ برامجها.

وعلى الرغم من الاختلاف في بعض القضايا والاهتمام بها، ينبغي أن تشير الدراسة إلى بعض القضايا الرئيسة التي ركز عليها فكر الأحزاب السياسية في مصر، والتي يمكن إيجازها في ثلاثة توجهات رئيسة وهي: توجهات تعليمية عامة، وتوجهات تخص التعليم قبل الجامعي، وتوجهات تخص التعليم العالي. وهو ما ستتناوله الدراسة في المحور التالي.

رابعاً: السياسة التعليمية في ضوء تحليل برامج الأحزاب السياسية المصرية.

بعد العرض السابق للرؤى المتعددة لما ينبغي أن يكون عليه التعليم المصري في الفترة القادمة – ما بعد ثورة ٢٥ يناير – من وجهة نظر مجموعة تمثل الأحزاب السياسية العاملة في مصر، يمكن للباحث أن يستخلص أبرز الملامح والاتجاهات التي تتفق عليها غالبية هذه الأحزاب، والتي تمثل المحاور الرئيسة للأداة التي استخدمتها الدراسة لتحديد أولويات السياسة التعليمية.

(١) ملامح السياسة التعليمية في ضوء برامج الأحزاب السياسية المصرية.

يمكن إيجاز هذه الملامح في المحاور التالية:

•توجهات تعليمية عامة.

•توجهات تخص التعليم قبل الجامعي.

•توجهات تخص التعليم العالي.

وفيما يلي عرض للقضايا التعليمية التي تمثل نقطة اتفاق بين الأحزاب السياسية المصرية والتي تتعلق بكل محور من هذه المحاور الثلاث.

١. **توجهات تعليمية عامة**، وتشمل القضايا التالية:-

•الموازنة العامة للتعليم.

لا يمكن المطالبة بتطوير وإصلاح التعليم، ووضعه من أولويات الإصلاح المجتمعي، بدون توفير الميزانية المناسبة لتتوافق مع التطلعات التي ينشدها المجتمع من التعليم، وأن تتقارب هذه الموازنة من المعدلات العالمية بصورة تدريجية، لذا تجمع جميع الأحزاب السياسية على ضرورة مضاعفة ما ترصده الدولة من الموازنة العامة للتعليم، وأن الأمر في حاجة إلى موارد إضافية لمدة طويلة حتى تبدأ موازنة التعليم في الاقتراب من هذه المعدلات العالمية

•المشاركة المجتمعية واللامركزية.

يعد التعليم قضية تهم كل طوائف المجتمع، ولا يقتصر الاهتمام به على التربويين فقط، كما أن أزمة التعليم قد بلغت مبلغاً لا يمكن معه أن تتولى إصلاحه الوزارتان المسئولتان عن التعليم وحدهما دون خلق حالة من التآزر والتعاون مع المؤسسات الحكومية المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني وكافة أفراد المجتمع، الأمر الذي يتطلب منح قدر أكبر من اللامركزية في إدارة التعليم تسمح بمشاركة الجميع في إدارة التعليم في كل مراحله من التخطيط حتى التنفيذ والتقويم.

•تنمية المعلم والارتقاء به.

الاهتمام بالمعلم وإعادة الاعتبار لمهنة التدريس، بالعمل على رفع كفاءة المعلم من خلال الإعداد الجيد وتدريبهم وتأهيلهم، إعادة ضبط نظام الأجور

والرواتب الخاص بهم، بما يتناسب مع نبل رسالتهم وسمو وظيفتهم، وبما يغنيهم عن اللجوء للدروس الخصوصية، فضلاً عن إعادة تشكيل الوعي الإيجابي للمجتمع، وبتحويل كليات التربية إلى كليات القمة في تنسيق القبول بالجامعات، على نحو يجعل المهنة نفسها مجزية تحفز الأجيال الجديدة والمتميزة على الرغبة فيممارستها، لكي تكون النتيجة في النهاية معلماً متميزاً مهنياً وأخلاقياً ونفسياً يجيد القيادة التربوية والتخطيط والتفكير والتقييم فهو عنصر فعال في تطوير العملية التعليمية.

•الدروس الخصوصية.

العمل على إنهاء ظاهرة الدروس الخصوصية التي أهدرت دخل الأسرة المصرية وأضاع أوقاتها، وذلك بمواجهة أسبابها الفعلية المتعددة مثل الأوضاع البائسة للمعلم، وازدحام الفصول، وطبيعة المنهج الدراسي، ونظم الامتحانات

•مشكلة الأمية.

حل مشكلة الأمية خاصة بين النساء بتوفير كافة الإمكانات المادية والبشرية، والتعاون مع كليات التربية ومنظمات المجتمع المدني المتطوعة لذلك، والاستعانة كذلك بخريجي الجامعات والمعاهد العليا الذين يبحثون عن عمل لمدة عام أو عامين للمشاركة في هذا المشروع، خاصة أن الأمية تمثل أبرز المعوقات لتحقيق كل من الديمقراطية والتنمية الاقتصادية للمجتمع.

•المحتوى القيمي للتعليم.

ضرورة أن يعمل النظام التعليمي على غرس مجموعة من القيم السياسية للنشء التي تدعم وتلائم أخلاق وفطرة وقيم المجتمع المصري العظيمة، مثل قيم العمل والعلم والانتماء والمواطنة وغيرها من القيم، وعدم الاقتصار على المناهج الدراسية فقط في تنمية ودعم هذه القيم بل يكون الاعتماد الأكبر على النشاط الطلابي.

•ضمان تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.

ضرورة العمل على تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية لجميع أبناء الوطن، بتوفير الفرص التعليمية لهم بدرجة عالية من الجودة، وبما يتفق مع المعايير المتفق عليها دولياً، دون تمييز بينهم بسبب جنس أو طبقة أو أي متغيرات أخرى.

•التكنولوجيا الحديثة.

اعتماد التكنولوجيا والتقنيات الحديثة وتكنولوجيا الاتصالات كوسيلة لتطوير المنظومة التعليمية، ورفع مستوى جودة التعليم العام، وتشجيع استخدام هذه التكنولوجيا في التعليم الجامعي.

٢. **التوجهات التي تتعلق بالتعليم قبل الجامعي**، وتشمل ما يلي:-

•المناهج الدراسية.

ضرورة تطوير المناهج الدراسية وتعديلها بما يدعم ويلائم أخلاق وفطرة وقيم المجتمع المصري، بحيث ترتبط باحتياجات الواقع المحلي والإقليمي والعالمي، وأن تصمم المناهج التعليمية بطريقة تساعد الطالب على صقل مواهبه، والاهتمام بالمواد العلمية والعملية المختلفة التي يحتاجها سوق العمل.

بمعنى أن المطلوب تحقيق ثورة في المناهج التعليمية تكفل انطلاق العقل والتفكير والابتكار والتجديد وخلق العقلية النقدية، والانتقال من أسلوب الحفظ والتلقين والتقليد إلى الفهم والتحليل، فإضفاء درجة من الحيوية والتجدد إليها يعد واجباً أساسياً. فضلاً عن توحيد المناهج في مدارس التعليم الأساسي على اختلاف أنواعه لتفادي ازدواجية التعليم في هذه المرحلة السنية الحرجة.

•النشاط الطلابي.

إحياء النشاط الطلابي في كل من المدارس والجامعات، ولعله يعد أحد المفاتيح الرئيسة للوصول للنهضة التعليمية المنشودة، فلا يمكن أن تقوم العملية التعليمية بكل مراحلها بتحقيق أهدافها والمطلوب منها لتحقيق رفعة المجتمع من خلال المناهج الدراسية فقط، وإنما من خلال إعادة الاعتبار للنشاط المدرسي بكافة أنواعه الذي يكمل دور المناهج الدراسية.

•مرحلة رياض الأطفال.

العمل على إتاحة تعليم ما قبل المدرسة لكل طفل مصري، والعمل على زيادة نسبة استيعاب أطفال مرحلة الروضة.

•التعليم الفني.

تطوير التعليم الفني بكل مجالاته، وتنويع برامجه بما يواكب التطور التكنولوجي ويلبي احتياجات سوق العمل، مع العمل على إزالة الصورة الدونية للتعليم الفني عند غالبية المجتمع. حيث أن ما تعانيه مصر من نقص الكفاءات الفنية وانهيار مستوى الأداء لدى الفنيين عموماً إنما كان نتيجة إهمال النظام السابق للتعليم الفني بكل قطاعاته، مما انعكس على معاناة المدارس الفنية من نقص في الموارد وفقر في المعامل والورش الملحقة بها وعدم تجديدها.

•ذوي الاحتياجات الخاصة.

التركيز على تعليم الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة، ولابد من دعم المؤسسات والهيئات ووكالات الإعانة الاجتماعية العاملة لهذا الغرض. وتطبيق أسس تعليم متنوعة تتناسب مع إمكانياتهم وقدراتهم، مع ضرورة إدماجهم في النظام التعليمي العام.

٣. **التوجهات التي تتعلق بالتعليم العالي**، وتشمل ما يلي:-

•استقلال الجامعات.

إعادة صياغة قانون الجامعات بحيث يمكنها من الاضطلاع بدورها ويحفظ لها استقلاليتها الكاملة، ويضمن عدم عودة التدخلات الأمنية في شئونها، ويتيح الحريات الأكاديمية، ويؤسس نظاماً للتقييم والترقيات يتسم بالكفاءة والحيادية والنزاهة والشفافية، مما يحقق استقلال الجامعة في إدارة شئونها.

•مراعاة التعليم لاحتياجات سوق العمل.

مراجعة مناهج التعليم العالي والعمل على رفع جودته وتطوير وسائله التكنولوجية حتى تتماشى مع احتياجات سوق العمل ومتطلباته، والعمل على

توجيه الطالب حسب ميوله وإمكانياته وكذلك الاحتياجات الاقتصادية للبلاد، ومن ناحية أخرى ضرورة التنسيق بين وزارتي التعليم والوزارات الأخرى كالمالية والزراعة والتجارة والصناعة والمنظمات غير الحكومية الأخرى لتحديد المجالات التي يحتاجها سوق العمل ووضع خطة قومية لتطوير التعليم بحيث تتمكن من تلبية احتياجات سوق العمل.

ج- إحياء الاتحادات والأنشطة الطلابية بالجامعات

تعطي الأحزاب السياسية أهمية للتعامل بجدية مع الأنشطة الطلابية لأنها التي يمكن للطلاب اكتساب المهارات الحياتية من خلالها، والتعرف بصدق على قضايا مجتمعهم والتفاعل معها، وهى أيضا المفتاح الذي يمكن من خلاله اكتشاف المواهب والقدرات الخاصة، كما أنها تدرب الطلاب على التعبير عن الرأي بشجاعة ووضوح وتلك التي تدربهم على المشاركة السياسية والعمل بروح الفريق. لذا تطالب كافة الأحزاب بإعداد لائحة طلابية جديدة على أساس ديمقراطي يكفل حرية العمل الشبابي في الجامعات ويرفع أي قيود على النشاط الوطني للطلاب

وإذا كانت هذه التوجهات التعليمية تمثل مجموعة من القضايا التعليمية التي أجمعت الأحزاب على أهميتها لإحداث نهضة تعليمية بمصر ومن ثم تقدم المجتمع في شتى المجالات، وعلى الرغم من أهمية كافة هذه القضايا، إلا أنه لابد من معرفة أولوياتها، أي ضرورة تحديد أي من هذه القضايا سابقة الذكر تمثل أولوية في السياسة التعليمية في الفترة القادمة من وجهة نظر القيادات الحزبية في مصر، وهذا ما يتناوله الجزء التالي.

(٢) رؤية الأحزاب السياسية المصرية لأولويات السياسة التعليمية في فترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير.

لتحديد أولويات السياسة التعليمية في فترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير، قام الباحث بإعداد قائمة تضم القضايا سالفة الذكر والتي اتفقت عليها الأحزاب السياسية المصرية، ثم قدمها إلى مجموعة من القيادات الحزبية في مصر لتبدي

آراءها تجاه هذه القضايا، لتحديد أي منها المجتمع المصري في أمس الحاجة إليها في الفترة القادمة من وجهة نظرهم.

وقام الباحث بحساب كل من ثبات وصدق الأداة، حيث تم عرضها على مجموعة من السادة المحكمين المتخصصين حيث طلب منهم تحكيم الاستبيان وإبداء آرائهم من حيث: محاور الأداة، ارتباط المفردات بكل محور، الوضوح والدقة في صياغة المفردات، اقتراح مفردات أخري، أية ملاحظات أخرى تتعلق بالشكل والمضمون. وتم تعديل الأداة في ضوء التوصيات والآراء التي اتفق عليها معظم المحكمين.

ولحساب الثبات تم تطبيق الأداة بعد تعديلها على عينة استطلاعية مكونة من (٣٥) عضواً في الأحزاب السياسية المختلفة، وقام الباحث بحساب الثبات باستخدام معادلة ألفا-كرونباخ، ويوضح الجدول التالي النتائج الخاصة بالثبات.

جدول (١)

يوضح قيم معاملات ثبات محاور الأداة وعباراتها

م	العبارة	معامل الثبات
١	دعم المشاركة المجتمعية واللامركزية في إدارة التعليم.	٠،٧٥٣
٢	مضاعفة الموازنة العامة للتعليم.	٠،٦٧٩
٣	تطوير المناهج الدراسية.	٠،٦٥٤
٤	الاهتمام والارتقاء بالمعلم وتنميته مهنياً.	٠،٧٣١
٥	الأخذ بالتكنولوجيا والتقنيات الحديثة في مجال التعليم.	٠،٧٣٨
٦	مواجهة مشكلة الأمية.	٠،٧٦٥
٧	التعامل مع ظاهرة الدروس الخصوصية.	٠،٨٤٠
٨	إحياء النشاط الطلابي بالمدارس.	٠،٧٦٩
٩	إحياء الاتحادات الطلابية بالجامعات.	٠،٦٩٨
١٠	غرس مجموعة من قيم التقدم التي يحتاجها المجتمع المصري.	٠،٦٢٧
١١	ضمان تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.	٠،٦٩٩

١٢	زيادة نسبة الاستيعاب في مرحلة رياض الأطفال ومراحل التعليم العام.	٠،٧١١
١٣	تطوير التعليم الفني.	٠،٦٣١
١٤	التركيز على تعليم الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة.	٠،٧٨٠
١٥	استقلالية الجامعات.	٠،٦٣١
١٦	مراعاة التعليم لاحتياجات سوق العمل.	٠،٦٥٧
معامل ثبات الأداة ككل		٠،٧٤

ويتضح من الجدول السابق إلى ثبات هذه الأداة المستخدمة في الدراسة الميدانية، حيث بلغ معامل ثباتها (٠،٧٤) وهو معامل ثبات مرتفع، فضلاً عن ارتفاع معامل ثبات كل عبارة من عباراتها.

وتم تطبيق أداة الدراسة على عدد (١١٠) من القيادات الحزبية في مصر كعينة تمثل الأحزاب السياسية العاملة في مصر، وقد استلم الباحث عدد (٨٥) استمارة، واستبعد عدد (٦) استمارات لعدم استيفائها الإجابة على جميع العبارات، وبذلك أصبح عدد أفراد هذه العينة (٧٩) كادراً من قيادات الأحزاب السياسية المصرية.

وجاءت نتائج تطبيق الأداة على عينة الدراسة على الوجه التالي:

(أ) أولوية القضايا التعليمية من وجهة نظر الأحزاب السياسية بعد ثورة ٢٥ يناير

أسفر تطبيق أداة الدراسة عن أن أولوية القضايا التعليمية من وجهة نظر الأحزاب السياسية العاملة في مصر تظهر في الجدول التالي:

جدول (٢)

يبين ترتيب القضايا التعليمية من وجهة نظر الأحزاب السياسية بعد ثورة ٢٥يناير

وفقاً لاختبار كا٢ والوزن النسبي لكل قضية

رقم العبارات	القضية التعليمية	الاستجابات					قيمة كا٢	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي
		٥	٤	٣	٢	١			

١	دعم المشاركة المجتمعية واللامركزية في إدارة التعليم.	ك	٠	٣١	٤٨	٠	٠	٣،٦٥٨**	٣،٧٨٤٨	٤
		%	٠	٣٩،٢	٦٠،٨	٠	٠			
٢	مضاعفة الموازنة العامة للتعليم.	ك	٠	٥٥	١٦	٠	٨	٤٨،٠٢٥*	٣،٤٩٣٧	٧
		%	٠	٦٩،٦	٢٠،٣	٠	١٠،١			
٣	تطوير المناهج الدراسية.	ك	١٥	٤٠	٠	٢٤	٠	١٢،١٧٧*	٣،٥٨٢٣	٦
		%	١٩	٥٠،٦	٠	٣٠،٤	٠			
٤	الاهتمام والارتقاء بالمعلم وتنميته مهنياً.	ك	١٥	١٦	٤٠	٨	٠	٢٩،٦٠٨*	٣،٤٨١٠	٨
		%	١٩	٥٠،٣	٢٠،٦	١٠،١	٠			
٥	الأخذ بالتكنولوجيا والتقنيات الحديثة في مجال التعليم.	ك	٠	٠	٠	٦٤	١٥	٣٠،٣٩٢*	١،٨١٠١	١٥
		%	٠	٠	٠	٨١	١٩			
٦	مواجهة مشكلة الأمية.	ك	٠	٠	٦٤	١٥	٠	٣٠،٣٩٢*	٢،٨١٠١	١١
		%	٠	٠	٨١	١٩	٠			

٧	التعامل مع ظاهرة الدروس الخصوصية.	ك	٠	٨	١٦	٠	٥٥	*٤٨،٠٢٥	١،٧٠٨٩	١٦
		%	٠	١٠،١	٢٠،٣	٠	٦٩،٦			
٨	إحياء النشاط الطلابي بالمدارس.	ك	٠	٨	١٥	٥٦	٠	*٥١،٠٦٣	٢،٣٩٢٤	١٤
		%	٠	١٠،١	١٩	٧٠،٩	٠			
٩	إحياء الاتحادات الطلابية بالجامعات.	ك	٠	١٥	٤٨	٠	١٦	*٢٦،٧٥٩	٢،٧٨٤٨	١٢
		%	٠	١٩	٦٠،٨	٠	٢٠،٣			
١٠	غرس مجموعة من قيم التقدم التي يحتاجها المجتمع المصري.	ك	٥٥	٠	٠	٠	٢٤	*١٢،١٦٥	٣،٧٨٤٨	٥
		%	٦٩،٦	٠	٠	٠	٣٠،٤			
١١	ضمان تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.	ك	٠	١٥	٥٦	٠	٨	*٥١،٠٦٣	٢،٩٨٧٣	١٠
		%	٠	١٩	٧٠،٩	٠	١٠،١			
١٢	زيادة نسبة الاستيعاب في مرحلة	ك	٠	٨	٦٤	٠	٧	*٨٠،٨٣٥	٣،٠١٢٧	٩
		%	٠	١٠،١	٨١	٠	٨،٩			

	رياض الأطفال ومراحل التعليم العام.									
١٣	تطوير التعليم الفني.	ك	٥٥	٠	٠	١٦	٨	*٤٨،٠٢٥	٣،٩٨٧٣	٣
		%	٦٩،٦	٠	٠	٢٠،٣	١٠،١			
١٤	التركيز على تعليم الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة.	ك	٠	٠	٣٢	٤٧	٠	*٢،٨٤٨	٢،٤٠٥١	١٣
		%	٠	٠	٤٠،٥	٥٩،٥	٠			
١٥	استقلالية الجامعات.	ك	٥٥	٠	٠	١٦	٨	*٤٨،٠٢٥	٣،٩٨٧٣	٢
		%	٦٩،٦	٠	٠	٢٠،٣	١٠،١			
١٦	مراعاة التعليم الجامعي لاحتياجات سوق العمل.	ك	٥٥	٠	١٦	٨	٠	*٤٨،٠٢٥	٤،٢٩١١	١
		%	٦٩،٦	٠	٢٠،٣	١٠،١	٠			

** مستوى الدلالة عند ٠،٠٥ * مستوى الدلالة عند ٠،٠١

يتضح من الجدول السابق أن أولويات السياسة التعليمية في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ من وجهة نظر الأحزاب السياسية المصرية تتمثل في بعض القضايا التعليمية التالية التي تقدمت هذه القائمة وهي كما يلي:

•مراعاة التعليم الجامعي لاحتياجات سوق العمل.

ويرجع تقدم هذه القضية في سلم أولويات السياسة التعليمية من وجهة نظر الأحزاب السياسية إلى بعض المبررات لعل من أبرزها المشكلة الهائلة التي يعاني المجتمع المصري وهي البطالة بين صفوف خريجي الجامعات، والتي قد ترجع إلى العديد من العوامل لعل منها انفصال التعليم الجامعي عن احتياجات سوق العمل ومتطلباته.

فالبطالة في مصر بطالة متعلمين، وهي تعد من أخطر ما يمكن أن تواجهه أمة خاصة إن كانت من الدول النامية، لما لها من انعكاسات وآثار سلبية على الوطن والمواطن، فهي تهدد النظام السياسي لما تصيب الشباب من مشاعر اليأس والعجز عن إشباع الحاجات الأساسية من جرائها، خاصة في ظل ارتفاع درجات الطموح والوعي نتيجة لتعلمهم، مما جعل فئة الشباب المتعلم أكثر الفئات استعداداً للثورة. ويتفق ذلك مع ما أسفرت عنه بعض الدراسات(العطار، ٢٠٠٤: ٢٨٤؛ حمادي، ٢٠٠٧: ٢٢١؛ زيدان، ٢٠٠١: ٣٦٢،٣٩٩) بأن ظاهرة البطالة تعد من اشد معوقات التقدم والتنمية في المجتمع والتي تهدد أمنه واستقراره وسلامته وتماسكه.

فشعور الأحزاب السياسية بهذه المعاناة جعلها تهتم بالمطالبة بإحداث نوع من التغيير والتطوير في التعليم الجامعي كي تتوافق مع سوق العمل ومتطلباته، بصورة تمكن الدولة من مواجهة مشكلة البطالة التي تعاني منها فئة من المجتمع، وبالتالي تحمي مصر من كثير من المشكلات والاضطرابات، خاصة في هذه المرحلة التي يأمل فيها الشباب بحدوث تغير حقيقي، وبالتالي جاءت هذه القضية من أولويات السياسة التعليمية من وجهة نظرهم.

•استقلالية الجامعات.

ويرجع اهتمام الأحزاب باستقلالية الجامعات نظراً لتقديرها لدور الجامعات في الارتقاء بالمجتمع في الفترة القادمة، فنهضة الأمة تقوم على الجامعة بوجه

خاص، سواء عن طريق إعداد خريجين على مستوى عال من القدرة والكفاءة تمكنهم من قيادة المجتمع وتطويره، بالإضافة إلى دورها في البحث العلمي وتطويره وتوظيفه في مواجهة مشكلات الأمة، ومحاولة دفعها إلى مصاف الدول المتقدمة، فضلاً عن وظيفتها التي تشتد الحاجة إليها في هذه الفترة وهي خدمة المجتمع، الذي يحتاج إلى يد الجامعة بما تحمله من خبرات وكفاءات كي تساعده للنهوض من كبوته الماضية. فكلما تمتعت الجامعات باستقلالية في إدارة شئونها كلما برز دورها في القيام بمهامها المختلفة.

•تطوير التعليم الفني.

أما احتلال قضية التعليم الفني وتطويره في مقدمة الأولويات فيأتي من رؤية الأحزاب بضرورة الإسراع بالنهوض بالمجتمع والارتقاء به اقتصادياً خاصة في هذه المرحلة التي يمر بها المجتمع المصري، فالتعليم الفني هو عصب الصناعة الوطنية وطريق الدولة للتقدم والرخاء، فأشارت الدراسات(الديب، ٢٠٠٨: ١٦٥؛ البنا، ٢٠٠٣: ٢٤٩؛ كامل، ومجاهد، ٢٠٠٥: ١٢٨)إلى أنه يمثل في دول العالم المتقدم المدخل الأساسي للحاق بركب الحضارة والتكنولوجيا، ويدور الصراع بينها وصولاً لأرقى مستوى من التعليم الفني، بل أنه صار أحد المؤشرات الهامة في ترتيب الدول في النظام الدولي، بينما نجد الدول النامية لا يشغلها هذا النوع من التعليم.

ويزداد اهتمام الأحزاب بالتعليم الفني وتطويره في ظل تدني هذا النوع من التعليم، وقصوره في تلبية احتياجات المجتمع ومتطلباته، وهذا ما أكدته نتائج بعض الدراسات(عبد العال، ٢٠٠٣: ٣٢٢؛ رفاعي، ٢٠٠٤: ٢١٨؛ عاجه، ٢٠٠٥: ٤٨٣) بالضعف الذي يعاني منه التعليم الفني وضعف مستوى خريجيه، وعدم اتفاقه مع أهداف التنمية الاجتماعية. ويرجع مناداة الأحزاب بإصلاح التعليم الفني وتطويره في ضوء متطلبات العصر إلى أنه الذي سيحقق بقاء الأفراد والمجتمعات والشعوب في عالم دائم التغير.

•دعم المشاركة المجتمعية واللامركزية في إدارة التعليم.

أكدت غالبية الأحزاب بأنه لا يمكن لفصيل بمفرده أن يقود المجتمع وأن يحدث به التغيير المنشود، فلابد من تكاتف القوى والجهود من أجل الأخذ بيد المجتمع والنهوض به، ومن ثم فإن تطوير التعليم المصري في حاجة إلى تضافر الجهود الشعبية والمجتمعية من أجل النهوض بالتعليم ليحقق ما ينشده المجتمع من آمال، ولكي يعبر عن آراء المجتمع وتطلعاته. ومن هنا كان تأكيد الأحزاب السياسية على هذا المبدأ الذي سيتيح الفرصة للمجتمع بأفراده ومؤسساته المختلفة للمشاركة في إدارة التعليم وتوجيهه في خدمته وتطويره، وفي هذا تأكيد لمبدأ الديمقراطية.

•غرس مجموعة من قيم التقدم التي يحتاجها المجتمع المصري.

أما هذه القضية فنالت اهتمام الأحزاب التي نادت بجعلها من أولويات السياسة التعليمية، من منطلق أن الجوانب الفنية والمنهجية لا تنهض وحدها بالتعليم، بل أن الاهتمام بالقيم التي يبثها النظام التعليمي لا يقل أهمية عن الجوانب التقنية والفنية في إصلاح التعليم. فهناك مجموعة من القيم التي يتحتم أن يعنى التعليم بالتأكيد عليها وهى على سبيل المثال قيم الانتماء والعمل والعلم والمصلحة العامة والمواطنة، ومواجهة بعض القيم السلبية مثل انهيار قيمتا العلم والعمل الجاد وانتشار الفساد والواسطة، وتراجع قيمة المصلحة العامة، وانهيار أخلاقيات المنافسة وقيمها.

لذلك جاء اهتمام الأحزاب بقضية المحتوى القيمي للتعليم، وجعلها من أولوياتها في السياسة التعليمية في الفترة القادمة، والمناداة بإعادة الاعتبار لها عبر العملية التعليمية، فمن المهم أن يغرس النظام التعليمي مجموعة القيم التي تمكن النشء من الحياة السليمة والحفاظ على كرامتهم من ناحية، والحرص على التقدم وتقدير العمل من ناحية أخرى.

•تطوير المناهج الدراسية.

اتسمت المناهج الدراسية بالعقم، ولم تُخرج خلال الحقبة الماضية إلا متعلماً هش يتميز بتراجع مذهل في مستوى ممارسة المعرفة وكيفية استخدام المعلومات والتكنولوجيا في النهوض بالبلاد، لذلك فمناهج التعليم المصرية في حاجة إلى إعادة نظر شاملة هدفها ليس تلقين المعلومات وإنما تعليم النشء كيفية تحديد ما يحتاجه من المعلومات ثم كيفية الحصول عليها وتدريبه على اختبار مصداقية المصادر، ثم كيفية فرز المعلومات وتصنيفها بشكل نقدي خلاق وبمنهج مقارن يسمح بالاستفادة منها ويضمن تحويل التعليم إلى عملية حياتية مستمرة لا تنتهي عند سور المدرسة. ومن هنا جاءت رؤية الأحزاب السياسية ضرورة أن تكون عملية تطوير المناهج من أولويات السياسة التعليمية القادمة.

لذلك كانت مناداتها بوضع المناهج بطريقة تساعد الطالب على صقل مواهبه، وإخراجها بصورة نافعة، والاهتمام بالمواد التي يحتاجها سوق العمل، من مواد علمية وعملية مختلفة، والبعد عن الحشو والمعلومات غير المواكبة للعصر، بحيث يرتبط محتوى المناهج باحتياجات الواقع المحلي والإقليمي والعالمي.

فالمطلوب تحقيق ثورة في مناهج التعليم تكفل انطلاق العقل والتفكير والابتكار والتجديد وخلق العقلية النقدية، والانتقال من أسلوب الحفظ والتلقين والتقليد إلى الفهم والتحليل، وتنمي مهارات التفكير الناقد والاتصال والإبداع والعمل الجماعي وحل المشكلات والتي تعد من المهارات الأساسية في التعليم الحديث.

وتأتي في ذيل أولويات السياسة التعليمية في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ من وجهة نظر الأحزاب السياسية المصرية كل من التعامل مع ظاهرة الدروس الخصوصية، والأخذ بالتكنولوجيا والتقنيات الحديثة في مجال التعليم. فعلى الرغم من خطورة ظاهرة الدروس الخصوصية التي أهدرت دخل الأسرة

المصرية وأضاعت أوقاتها، وأدت إلى الأوضاع البائسة للمعلم، وعلى الرغم من اجتماع الأحزاب على أهمية هذه القضية إلا أن هناك اتفاق بينها على عدم اعتبارها أولوية، وقد يرجع ذلك إلى أن هذه الظاهرة ما هي إلا عرض لمجموعة من المشكلات التي تتعلق بالمعلم والمناهج الدراسية ونظم الامتحانات المتبعة والنظام التعليمي ككل بالإضافة إلى بعض الأبعاد السياسية الأخرى، وبالتالي عند تغيير النظام التعليمي الحالي، وتعديل أوضاع المعلم، وتطوير المناهج الدراسية ونظم الامتحانات، وعندما تكون هناك إرادة سياسية، الأمر الذي قد يسهم في القضاء على هذه الظاهرة وانحسارها بشكل كبير.

وقد يعتبر تأخر قضية استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في التعليم في سلم أولويات السياسية التعليمية أمراً طبيعياً، فما الفائدة التي ستعود على التعليم جراء تطبيق التكنولوجيا في ظل هذا النظام التعليمي المليء بالنواقص والعيوب، فالأولى هو تغيير وتطوير النظام التعليمي ومواجهة المشكلات التعليمية الرئيسة، والتي قد تجعل البيئة التعليمية مناسبة لاستخدام التقنيات الحديثة مما سيكون لها الأثر الفعال على كفاءة التعليم وجودته. ومن ناحية أخرى إن استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في حاجة إلى مضاعفة ميزانية التعليم، وهذا قد لا يكون متاحاً في الوقت الحالي، أو قد يكون الأولى إنفاق هذه الميزانية في جوانب أخرى قد يكون لها أثر أكبر في مواجهة مشكلات أكثر أهمية يكون لها انعكاس أكبر على التعليم بمجالاته المختلفة. فضلاً عن أن مشروعات تطوير التعليم التي يتم تنفيذها منذ عدة سنوات قد أتت بالتكنولوجيا وأجهزة الحاسب الآلي في العديد من المدارس، وإن لم تكن كافية إلا أنها تقوم ببعض المهام والوظائف الأساسية بالمدارس سواء في النواحي الإدارية أو التعليمية.

(ب) أولويات كل محور من المحاور الثلاثة.

أما أولويات القضايا التعليمية في كل محور من المحاور الثلاثة من وجهة نظر الأحزاب السياسية العاملة في مصر، فقد أسفر تطبيق أداة الدراسة عنها والتي يمكن توضيحها كما يلي:

المحور الأول: التوجهات التعليمية العامة.

جاءت أولويات هذا المحور كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (٣)

يبين ترتيب القضايا التعليمية من وجهة نظر الأحزاب السياسية بعد ثورة ٢٥يناير

في محور التوجهات التعليمية العامة

رقم العبارة	القضية التعليمية	المتوسط الحسابي	الترتيب
١	دعم المشاركة المجتمعية واللامركزية في إدارة التعليم.	٣،٧٨٤٨	٢
٢	مضاعفة الموازنة العامة للتعليم.	٣،٤٩٣٧	٣
٤	الاهتمام والارتقاء بالمعلم وتنميته مهنياً.	٣،٤٨١٠	٤
٥	الأخذ بالتكنولوجيا والتقنيات الحديثة في مجال التعليم.	١،٨١٠١	٧
٦	مواجهة مشكلة الأمية.	٢،٨١٠١	٦
٧	التعامل مع ظاهرة الدروس الخصوصية.	١،٧٠٨٩	٨
١٠	غرس مجموعة من قيم التقدم التي يحتاجها المجتمع المصري.	٣،٧٨٤٨	١
١١	ضمان تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.	٢،٩٨٧٣	٥

يتضح من الجدول السابق تقدم القيم التي يحتاجها المجتمع المصري المراد غرسها في النشء في سلم الأولويات في الفترة القادمة وهذا يعبر عن الاحتياج المجتمعي لمجموعة القيم اللازمة للأمة من أجل تمكين أبنائها من النهوض بها بمزيد من العمل الجاد انطلاقاً من انتمائهم لها.

ويليها مبدأ المشاركة المجتمعية وتفعيلها ويرجع ذلك إلى رؤية الأحزاب بأن الوضع الحالي للتعليم في حاجة على مشاركة المجتمع بكل فئاته في الأخذ بيد التعليم للنهوض به ومواجهة المشكلات والعقبات التي تواجه انطلاقه.

المحور الثاني : التوجهات المتعلقة بالتعليم قبل الجامعي.

جاءت أولويات هذا المحور كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (٤)

يبين ترتيب القضايا التعليمية من وجهة نظر الأحزاب السياسية بعد ثورة ٢٥يناير

في محور التوجهات المتعلقة بالتعليم قبل الجامعي

رقم العبارة	القضية التعليمية	المتوسط الحسابي	الترتيب
٣	تطوير المناهج الدراسية.	٣،٥٨٢٣	٢
٨	إحياء النشاط الطلابي بالمدارس.	٢،٣٩٢٤	٥
١٢	زيادة نسبة الاستيعاب في مرحلة رياض الأطفال ومراحل التعليم العام.	٣،٠١٢٧	٣
١٣	تطوير التعليم الفني.	٣،٩٨٧٣	١
١٤	التركيز على تعليم الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة.	٢،٤٠٥١	٤

أما الجدول السابق فيوضح أولويات السياسة التعليمية للتعليم قبل الجامعي، والذي يتمركز في تطوير التعليم الفني، وهذا يعبر عن الرؤية المستقبلية للأحزاب السياسية لدور التعليم الفني وأهميته في تطوير المجتمع والارتقاء به، فالتوسع الصناعي في حاجة إلى عمالة فنية ماهرة على قدر كبير من الكفاءة.

وكذلك فإن مستوى المناهج الدراسية الحالية وما تعانيه من مشكلات وأجه قصور دفع الأحزاب السياسية بتطوير المناهج لأن تكون من أولويات

التعليم قبل الجامعي، فالاهتمام بها وتغييرها في ضوء المعايير العالمية والعالمية وفي ضوء احتياجات المجتمع يمكن أن يسهم في مواجهة كثير من المشكلات الأخرى التي يعاني منها التعليم قبل الجامعي والتي تتعلق بنظم الامتحانات والنشاط الطلابي وغيرها من القضايا الأخرى.

المحور الثالث: التوجهات المتعلقة بالتعليم الجامعي.

جدول (٥)

يبين ترتيب القضايا التعليمية من وجهة نظر الأحزاب السياسية بعد ثورة ٢٥يناير

في محور التوجهات المتعلقة بالتعليم الجامعي

رقم العبارة	القضية التعليمية	المتوسط الحسابي	الترتيب
٩	إحياء الاتحادات الطلابية بالجامعات.	٢،٧٨٤٨	٣
١٥	استقلالية الجامعات.	٣،٩٨٧٣	٢
١٦	مراعاة التعليم الجامعي لاحتياجات سوق العمل.	٤،٢٩١١	١

يتضح من الجدول السابق أن الأحزاب السياسية لها رؤية بأهمية دور الجامعات في النهوض بالمجتمع المصري، بأن يكون ملبياً لسوق العمل ومتطلباته واحتياجاته، لأنه بذلك قد يواجه أكبر المشكلات التي تواجه المجتمع وهي ظاهرة البطالة بين شباب خريجي الجامعات. وتتقدم هذه القضية على قضية إحياء الاتحادات الطلابية بالجامعات التي جاءت في مؤخرة أولويات التعليم الجامعي.

وقد ينادي البعض بأن الاهتمام بالاتحادات الطلابية كان لابد أن يتقدم سلم أولويات التعليم الجامعي، وذلك لطبيعة المرحلة التي يمر بها المجتمع المصري، خاصة في ظل تعاظم دور الشباب، لذا كان يجب توجيه الاهتمام في الجامعات بالاتحادات الطلابية لتستوعب الشباب الجامعي وطاقاته وحماسه. ولكن قد يبدو أن للأحزاب رؤية مختلفة، والتي قدمت المشكلات الاقتصادية

والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع المصري على باقي القضايا الأخرى، من أجل تهيئة الشباب وإعدادهم لسوق العمل للقضاء على مشكلة البطالة بين خريجي الجامعات.

وفي ختام هذه الدراسة تبين ضرورة مشاركة المجتمع بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية في صناعة السياسة التعليمية ويرجع ذلك إلى أن السياسة التعليمية عملية معقدة تحتاج تضافر جهود كافة الجهات الفاعلة في المجتمع، كما أنه لصالح الأمة ألا تقتصر صناعة السياسة على الفئة الحاكمة فقط، لذا يجب تمثيل كافة المجموعات المتخصصة في المجتمع، فضلاً عن أنه في ظل الديمقراطية يتطلب مشاركة الحكومة في صنع وبناء السياسة.

وتأتي الأحزاب السياسية كأحد القوى المجتمعية الفاعلة الواجب مشاركتها في صنع السياسة التعليمية في مصر خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بعد منح الحرية الكاملة في تأسيسها مما يمهد لها الطريق ليكون لها دور مؤثر في المناخ السياسي وحيويته، الأمر الذي أدى إلى تنوعها في أيديولوجياتها بحيث تعبر عن فئات المجتمع بأفكارها ومتطلباتها، لذلك كان لابد أن يكون للأحزاب السياسية المصرية إسهاماتها في تطوير وإصلاح التعليم.

وبعد قيام الباحث بتحليل برامج مجموعة متنوعة من الأحزاب السياسية العاملة في مصر، توصلت الدراسة إلى مجموعة من القضايا التعليمية التي تعبر عن بعض فئات المجتمع وأفكاره، والتي قد تسهم في تشكيل السياسة التعليمية وبنائها بصورة تعبر عن المجتمع المصري ومتطلباته، وعُوضت هذه القضايا على مجموعة من القيادات الحزبية لتبدي آراءها في درجة أهمية كل قضية من هذه القضايا، للوصول إلى مجموعة من القضايا التعليمية التي تمثل أولويات السياسة التعليمية في الفترة القادمة من وجهة نظر الأحزاب السياسية، إسهاماً منها لمساعدة مخططي السياسة التعليمية بمدهم بأفكار ورؤى ومتطلبات قطاع كبير من المجتمع.

مراجع الدراسة

أبو الإسعاد، محمد(٢٠٠١)، "التعليم والسياسة في مصر ١٩٢٢ – ٢٠٠١، في: التعليم ومستقبل المجتمع المدني"، **مركز الجزويت الثقافي– المركز المصري لدراسات وبحوث البحر المتوسط**، ص ص ٢٠–٤٣.

أبو السعود، رضا سميح(٢٠٠٧)، "تفعيل الدور التربوي للأحزاب السياسية المصرية في ضوء نتائج الانتخابات الرئاسية والنيابية لعام ٢٠٠٥ م: تصور مقترح". **مجلة كلية التربية جامعة طنطا**، ع ٣٧، مج٢، ص ص ١٠٢–١٧١.

أبو مصعب، فارس؛ عبدالعزيز، علي(٢٠٠٩)، "الأحزاب السياسية في العالم العربي". **شؤون عربية**، ع١٣٧، ص ص ٢٤٧–٢٥٤.

أحرشاو، الغالي(٢٠٠٦)، "السياسة التعليمية وخطط التنمية العربية: حصيلة وآفاق"، **الملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم: التعليم والتربية المستدامة في الوطن العربي**، لبنان، ص ص ٣٦٨–٣٨٨.

أكسفورد، قاموس القارئ، ١٩٨٢.

البنا، دربة السيد(٢٠٠٣)، "تطوير التعليم الثانوي الفني بمصر في ضوء إدارة الجودة الشاملة : دراسة حالة في محافظة دمياط"، **دراسات تربوية واجتماعية**، مج ٩، ع ٤، ص ص ٢٤٩ – ٢٨٥.

الديب، ثروت علي علي(٢٠٠٨)، "التعليم الفني والعدالة الاجتماعية في مصر: دراسة ميدانية على تلاميذ وخريجي المدارس الصناعية في مدينة المنصورة"، **المؤتمر العلمي الثالث – تطوير التعليم النوعي في مصر والوطن العربي**، مج ١، ص ص ١٦٤ – ٢٠٦ .

العطار، سهيل عادل(٢٠٠٤)، "بطالة خريجي الجامعات في مصر في الوضع الراهن و آليات المواجهة : دراسة ميدانية على عينة من طلبة الدراسات العليا"، **المؤتمر السنوي التاسع: إدارة أزمة البطالة وتشغيل الخريجين**، مج ١، ص ص ٢٨٢ – ٣٥١.

إمام، إيهاب السيد محمد(١٩٩٤)، "**دراسة تحليلية لسياسة التعليم في مصر خلال الثمانينات**"، رسالة دكتوراه، كلية التربية جامعة عين شمس.

أندرسون، جيمس(٢٠٠٧)، **صنع السياسة العامة**، ترجمة عامر الكبيسي، ط٣، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.

بارون، إيميلي فارغاس(٢٠٠٤)، "العمليات التشاركية لتخطيط السياسة التربوية للتعليم الثانوي وتعليم الأحداث"، **المؤتمر الدولي: حول تطوير التعليم الثانوي (التعليم الثانوي من أجل مستقبل أفضل)**، عمان، ص ص ٥٥١-٥٦٣.

بدر، إكرام، "الرأي العام المصري وقضايا الديمقراطية والهوية"، نقلاً عن أبو السعود، رضا سميح، "تفعيل الدور التربوي للأحزاب السياسية المصرية في ضوء نتائج الانتخابات الرئاسية والنيابية لعام ٢٠٠٥ م: تصور مقترح"، **مجلة كلية التربية جامعة طنطا**، ع ٣٧، مج٢، ص ص ١٠٢-١٧١.

بدران، شبل(٢٠٠٣)، "البنية المعرفية للتعليم المصري: السياسة التعليمية وثورة يوليو"، **التربية المعاصرة**، س٢٠، ع ٦٤، ص ص ٥-٢٢.

بغدادي، منار محمد(٢٠٠٩)، **السياسة التعليمية في الدول النامية والمتقدمة**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

البنداري، جلال(٢٠٠٥)، "سياسات التعليم العالي في البرلمان"، **المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية: التعليم العالي في مصر- خريطة الواقع واستشراف المستقبل**، مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة.

بيومي، كمال حسني(٢٠٠١)، "مداخل تحليل السياسة التعليمية". **مستقبل التربية العربية**، مج ٧، ع ٢٠، ص ص١٧١-١٨٠.

تركي، عبد الفتاح إبراهيم(٢٠٠١)، "أزمة سياستنا التعليمية هل لها من مخرج، في: التعليم ومستقبل المجتمع المدني"، **مركز الجزويت الثقافي- المركز المصري لدراسات وبحوث البحر المتوسط**، ص ص٤٤-٥٩.

جورج، جورجيت دميان(٢٠٠٤)، "استقراء الرأي العام دعامة أساسية لتفعيل السياسة التعليمية". **مجلة كلية التربية جامعة المنصورة**، ع ٤٥، ج ١، ص ص٢-٣٨.

حجاج ،عبد الفتاح أحمد(١٩٨٣)، "السياسة التعليمية: طبيعتها، مبرراتها، خصائصها"، **مجلة جامعة قطر**، المجلد٦.

حرب، أسامة الغزالي(١٩٨٧)، "الأحزاب السياسية في العالم الثالث"، **عالم المعرفة**، ع١١٧، سبتمبر، ص ص ١٩٦-٢٢٥.

حرب، محمد خميس(٢٠٠١)، "**الوعي السياسي لدى طلاب الجامعة في مصر: واقعه ومستقبله**"، رسالة ماجستير، كلية التربية جامعة الإسكندرية.

حمادي، عبدالرحمن(٢٠٠٧)، "الجامعات العربية بين بطالة الخريجين وهجرتهم والإنتاجية المنشودة"، **مجلة التربية – قطر**، س ٣٦، ع ١٦٢، ص ص ٢٢٠ – ٢٣٧ .

حنفي، محمد طه؛ رشاد، عبد الناصر محمد(٢٠٠٩)، "المعوقات الإدارية للتجديدات التربوية في التعليم قبل الجامعي في مصر : دراسة تحليلية"، **مجلة كلية التربية بالإسماعيلية**، العدد ١٣، يناير، ص ص١-٧٤.

حوالة، سهير محمد(٢٠٠٧)، "السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية في ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية : دراسة تحليلية". **العلوم التربوية** ، مج ١٥، ع ٤، ص ص١٠٦-١٦٤.

دراج، عمرو(٢٠٠٥)، "دور أندية أعضاء هيئة التدريس في صياغة وتفعيل سياسات التعليم العالي: نظرات في الواقع وطموحات للمستقبل"، **المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية: التعليم العالي في مصر- خريطة الواقع واستشراف المستقبل**، مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة.

درويش، عبد الكريم؛ تكلا، ليلى(١٩٨٠)، **أصول الإدارة العامة**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص ٢٧٩.

رزق، يونان لبيب(١٩٨٤)، **الأحزاب السياسية في مصر: ١٩٠٧-١٩٨٤**، القاهرة، كتاب الهلال.

رفاعي، عقيل محمود محمود(٢٠٠٤)، "تطوير التعليم الثانوي العام والفني في مصر: إستراتيجية مقترحة للتكامل بينهما وارتباطهما باحتياجات سوق العمل في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة"، **المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر: التعليم الجامعي العربي ..آفاق الإصلاح والتطوير**، ج ٢، ص ص ٢١٦- ٢٥٩.

رمضان، عبد العظيم(١٩٨٦)، **مصر في عصر السادات**، ج١، ط١، القاهرة، مكتبة مدبولي.

زيدان، عصام محمد(٢٠٠١)، "العلاقة بين البطالة والولاء للوطن والتطرف لدى خريج الجامعة"، **مجلة كلية التربية بالمنصورة**، ع ٤٦، ص ص ٣٦٠ - ٤٠٦.

زيدان، مراد صالح مراد(٢٠٠٠)، "دور جماعات الضغط في توجيه السياسة التعليمية في ضوء بعض المداخل المعاصرة المرتبطة ببناء القوة"، **مجلة كلية التربية بالمنصورة**، ع ٤٢، ص ص١٢٥-١٥٤.

الشاهد، هدى(٢٠٠٦)، "التحولات في الخريطة السياسية المصرية : قراءة في الأداء السياسي للقوى والأحزاب السياسية في الانتخابات التشريعية". **مجلة النهضة**، مج ٧، ع ٤، ص ص١٣١-١٣٩.

شعلان، عبد الحميد عبد الفتاح(٢٠١١)، **السياسة التعليمية بين الواقع والمأمول**، القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

طه، نهلة عبد القادر هاشم(١٩٩٢)، "**دراسة مقارنة للعلاقة بين التشريعات التعليمية والسياسة التربوية في مصر وانجلترا**"، رسالة ماجستير،كلية التربية، جامعة عين شمس.

عاجه، أحمد محمد؛ حسني، أمل سمير؛ عيد، صلاح السيد؛ أحمد، علي سيد(٢٠٠٥)، "تطوير التعليم الفني الصناعي والتدريب المهني في إطار المنهج القومي"، **المؤتمر العلمي العاشر: التعليم الفني والتدريب الواقع والمستقبل** ، ص ص ٤٨١ – ٤٨٤.

عادل، أحمد(١٩٩٢)، **الأحزاب السياسية والنظم الإنتاجية**، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب.

عبد العال، احمد عبد النبي(٢٠٠٣)، "التعليم الثانوي الفني في كل من مصر و الولايات المتحدة الأمريكية واليابان و القوى و العوامل الثقافية المؤثرة فيه"، **المجلة التربوية**، ع ١٨، ص٣٢٢.

عبد المجيد، وحيد(١٩٩٣)، **الأحزاب المصرية من الداخل، القاهرة**، المحروسة للنشر والخدمات الصحفية.

عز الدين، ناهد(٢٠٠٥)، "دور المؤسسة الجامعية: وضع الأهداف أم تنفيذ السياسات"، **المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية: التعليم العالي في مصر – خريطة الواقع واستشراف المستقبل**، مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة.

علي، سعيد إسماعيل(١٩٩٢)، "تأملات في سياسة التعليم في مصر"، **دراسات تربوية**، مج٧، ج٤٦، ص ص٤٣–٤٨.

ـــ (١٩٩٦)، "السياسات التعليمية للنظام التربوي"، **مجلة كلية التربية جامعة الإمارات**، س١٠، عدد خاص، ص ص٧٤–١٢٤.

عيد، رمضان أحمد(١٩٩٢)، "**السياسة التعليمية واتخاذ القرار: دراسة مقارنة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وانجلترا وفرنسا مع**

التطبيق على جمهورية مصر العربية"، رسالة دكتوراه، كلية التربية جامعة عين شمس.

فهمي، محمد سيف الدين(١٩٩٢)، "تأملات في سياسة التعليم في مصر"، **دراسات تربوية**، مج٨، ج٤٧، ص ص١٠-٢٨.

الفيومي، أحمد بن محمد بن علي(د.ت)، **المصباح المنير: في غريب الشرح الكبير للرافعي**، ج١، بيروت، المكتبة العلمية.

قنديل، أماني(١٩٩١)، "عملية صنع سياسة التعليم الجامعي" ، في **سياسة التعليم الجامعي في مصر: الأبعاد السياسية والاقتصادية**، مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة، ص ص ٢٩٠-٣٦٢.

كامل، عبد الوهاب محمد؛ مجاهد، أشرف عبد المطلب(٢٠٠٥)، "إصلاح التعليم الثانوي الفني في ضوء معايير الجودة: دراسة ميدانية"، **المؤتمر العلمي العاشر: التعليم الفني والتدريب الواقع والمستقبل**، ص ص ١٢٦- ١٨٧.

كمال، نادية يوسف(٢٠٠١)، "اتجاهات حديثة في صنع السياسة التعليمية"، **مستقبل التربية العربية**، مج٧، ع٢٠، ص ص١٨١-٢١٤.

كوربت، مايكل؛ كوربت، جوليا(٢٠٠١)، **الدين والسياسة في الولايات المتحدة**، ترجمة عصام فايز، ناهد وصفي، القاهرة، مكتبة الشروق.

الكيالي، عبد الوهاب؛ زهيري، كامل،(١٩٧٤)، **الموسوعة السياسية**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

محمد، عبد اللطيف محمود(٢٠١٠)، **تحليل أداء السياسة التعليمية: رؤية نظرية وإطار تطبيقي**، المنصورة، المكتبة العصرية.

مطر، سيف الإسلام على(١٩٨٤)، "نحو إطار لتحليل السياسة التعليمية"، **مجلة كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**، ع ٨، ص ص٣٣٩-٣٧٢.

مينا، فايز مراد(٢٠٠١)، **التعليم في مصر الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

نافع ، عبدالمنعم عبدالمنعم(١٩٩٥)، "قضايا التعليم في خطاب الأحزاب السياسية : دراسة تحليلية"، **مجلة كلية التربية جامعة بنها**، مج ٦، ص ص٣٤-٩٦.

نخلة، ناجي شنودة(٢٠٠٣)، "فعالية السياسة التعليمية وإجراءات تنفيذها: دراسة ميدانية"، **مجلة البحث التربوي، المركز القومي للبحوث**، السنة ٢، العدد٢، يوليو، ص ص٧٠-١٥٤.

وزير، محمد شكري؛ خطاب، سمير عبد القادر(٢٠٠١)، "إسهامات الأحزاب السياسية في معالجة بعض القضايا المتعلقة بالتعليم في مصر، مؤتمر المدرسة المصرية في ضوء تكنولوجيا المعلومات وتحديات عصر العولمة"، **مجلة كلية التربية بدمياط جامعة المنصورة.**

ياسين، أشرف عبد الله(٢٠٠٧)، "النظام الانتخابي وتمثيل الأحزاب والتيارات السياسية في مجلس الشعب المصري: ١٩٨٤- ٢٠٠٥"، **مجلة النهضة**، مج ٨، ع٤، أكتوبر، ص ص١-٣٢.

ثانياً: المراجع الأجنبية.

Berti, H" ،(٢٠٠٣).What Can Educational Policies Achieve: An Introduction ،"Swedish Economic Policy Review ،No. 10 ،P.P.1-22 ..

Clark،C " ،(٢٠١١).Education(al) Research, Educational Policy-Making and Practice ،"Journal of Philosophy of Education ،Vol. 45, No. 1, P.P.37-57.

Edmondson,J " ،(٢٠٠٥).Policymaking in Education: Understanding Influences on the Reading Excellence Act ،" Education Policy Analysis Archives ،Vol.13, No.11, February, P.P. 1-20.

Eldon ،C" ،(١٩٩٩).The Nature and Extend of Student Involvement in Educational Policy-Making in Canadian School Systems ،"Degree of Doctor of Education, Ontario Institute in Education, University of Toronto .

Fenwick, T ؛ Edwards, R" ،(٢٠١١).Considering Materiality in Education Policy: Messy Objects and Multiple Reals ،" Educational Theory ،Vol. 61 No. 6 ،P.P.709-726.

Golebatel ،H ،(١٩٩٨).Policy ،Buckingham, University Press.

Haddad, W; Demsky, T ،(١٩٩٤) .The Dynamics of Education Policymaking: Case Studies of Burkina Faso, Jordan, Peru and Thailand ،Washington, Economic Development Institute of The World Bank.

Iyengar, R; Surianarain, S" ،(٢٠١٠).A Comparative Analysis of Education Policy and Practice: The Case of Institutions in Mumbai and Delhi ،"Perspectives on Urban Education ،Fall ،P.P. 19-28.

Lauglo ،J ؛ Mclean ،M ،(١٩٨٥).The Control of Education International Perspectives on The Centralization – Decentralization Debate ،London ،Educational Books Ltd .

Lindell, M " ،(٢٠٠٤).From Conflicting Interests to Collective Consent in Advanced Vocational Education: policymaking and the role of

stakeholders in Sweden ،"Journal of Education and Work ،Vol. 17, No. 2, June, P.P. 257-277 .

Longman ،Active Study Dictionary .

Louise, W ؛Robert ،C ،(١٩٨٣).Political Analysis: Technique and Practice٢ ،nd Edition, USA, Cole Pub.Co .

Morris, W.(1980 ،(The American Heritage Dictionary of English Language ، U.S.A., Houghton Mifflin

Naidu, S " ،(٢٠١١).Teachers and the Policy Reform Agenda. What is Policy ،"؟ ERIC ،ED526971.

Owens, T.(2009)," Improving Science Achievement Through Changes in Education Policy ،"Science Educator ،Vol ،١٨ .No ،٢ . Fall ،P.P. 49-55.

Sabri, D" ،(٢٠١٠).Absence of the Academic From Higher Education Policy ،" Journal of Education Policy ،Vol. 25, No. 2, March, P.P. 191–205.

ثالثاً : مواقع الإنترنت.

http://egyleftparty.org/?page_id=1485
http://eladl.org/default.aspx
http://hzpelgeel.com/teacher.html
http://www.al-ahaly.com
http://www.almasreyeenalahrrar.org
http://www.almohafezeen.com/pageView.aspx?pageid=6
http://www.alnourparty.org
http://www.alwafd.org
http://www.alwasatparty.com
http://www.democraticfront.org
http://www.egysdp.com
http://www.eslah-nahda.org
http://www.hurryh.com
http://www.masralhureyya.org/about-party/program
http://www.masrelthawra.com/main
http://www.rdpegypt.org/index.asp
http://www.tagamoa.com